الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي :...../2018

رقم التسجيل:1335080080

ثورة الريف المغربي 1925
(دراسة تاريخية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

الشعبة: تاريخ

تخصص: تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالبة:

✓ سناء بوجلال

إشراف الدكتور:

د.مصطفى عبيد

السنة الجامعية:1438- 1439/ 2017- 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الشمعة التي تنير دربي إلى أغلى هدية

حباني بها ربي والدتي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي حفظه الله

إلى من أنار ولي طريق النجاح إلى من شاركوني الأحزان والأفراح

إخوتي وأخواتي

إلى كافة الأهل والأقارب إلى أخواتي اللواتي لم تلدهن أمي

صديقاتي الحبيبات

إلى كل من علمني حرفا .

مقدمة

تمهيد

خضع المغرب الأقصى على غرار الدول العربية الأخرى إلى الحماية المزدوجة، التي ظهرت بوادرها في المغرب الأقصى منذ مطلع القرن العشرين أي منذ بداية عام 1902، وقد شهدت هذه الفترة تنافساً استعمارياً شديداً على المنطقة، مما جعل فرنسا تعتمد على سياسة الاتفاقيات مع الدول المنافسة لها لتحقيق مصالحها، وقدمت تنازلات لم تكن ضمن حساباتها من أجل الحفاظ على مستعمراتها في شمال إفريقيا.

أسباب اختيار الموضوع:

– الرغبة في دراسة تاريخ المغرب العربي بصفة عامة ودراسة تاريخ المغرب الأقصى بصفة خاصة، وذلك لمعرفة آليات الاستعمار الفرنسي الإسباني بالمنطقة، ومنهجه وأساليب المقاومة المغربية للاحتلال المزدوج.

– الرغبة في توسيع معرفتي في الأساليب والطرق التي انتهجها الأمير في مقاومته للاستعمار المزدوج.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أن المغرب الأقصى لم يتمكن أحد من قبل فرض سيطرته عليه، باستثناء الفتح الإسلامي، فالعثمانيون الذين تمكنوا من بسط سيطرتهم على البلاد العربية ككل تقريبا لم يتمكنوا من السيطرة على هذا البلد، فكيف تمكن الفرنسيون والإسبان من احتلاله.

وأيضا تكمن أهميته في شخصية الأمير الخطابي الذي تمكن من القضاء على الحملات الإسبانية ثم الفرنسية الواحدة تلوى الأخرى أرهب خلالها المستعمرين، وحقق ما لم يحققه أحد قبله حيث تمكن من تشكيل جمهورية منظمة.

تحديد اشكالية الموضوع:

- تمحورت الإشكالية العامة للموضوع في تتبع السياسة الإستعمارية الفرنسية الإسبانية المزدوجة من أجل السيطرة على المغرب الأقصى، ومعرفة آلياتها، وردود الفعل المغربية تجاهها.

وبناء على هذه الاشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ما الأساليب التي ساعدت فرنسا لفرض سيطرتها على المغرب الأقصى؟
- كيف كان موقف الشمال المغربي من فرض الحماية؟
- كيف كانت نهاية التدخل الفرنسي في الريف؟

خطة البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأيت تقسيم البحث إلى:

مقدمة: تطرقت فيها إلى أسباب اختيار الموضوع، أهمية البحث، الإشكالية المطروحة خطة البحث والمنهج المتبع ثم أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها والصعوبات التي واجهتني وأخيرا الشكر.

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاث فصول، عالجت في الفصل الأول: الإرهاصات الأولى لفرض الحماية على المغرب، وإنطوى هذا الفصل على أربع مباحث، درست في

المبحث الأول: المساومات الأوربية على المغرب والمتمثلة في الاتفاقيات المبرمة من قبل فرنسا مع الدول والمنافسة لها في الفترة مابين و 1904 – 1902في المبحث الثاني: مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي كانت المغرب تطمح من خلاله الحفاظ على إستقلال البلاد وسيادتها ولكنه كان عس توقعاتها ،أما المبحث الثالث: تطرقت إلى أزمة أغادير وهي عباره عن صدام بين فرنسا والمانيا كاد يؤدي الى وقوع أزمة في المغرب ولكنه في نفس الوقت خدمت مصالح فرنسا وذلك لتمكنها من إزالة آخر حاجز كان أمامها، أما المبحث الرابع فقد خصصته للحماية الفرنسية الإسبانية التي تمثلت في عقد معاهدة بموجبها تمكنت الدولتان من الدخول إلى المغرب وفرض سيطرتهما عليها.

الفصل الثاني درست فيه ثورة الريف ضد الاحتلال الإسباني والذي قسمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: بعنوان الإرهاصات الأولى للمقاومة الريفية والتي التي تمثلت في مقاومة كل من الريسوني ومحمد أمزيان وعبد الكريم الخطابي والمبحث الثاني: بعنوان البداية الفعلية للمقاومة درست فيه مقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي والمعارك التي خاضها ضد الإحتلال والمفاوضات والمؤتمرات التي عقدها ، ثم خصصت المبحث الثالث الى تشكيل جمهورية الريف والمبادئ التي قامت عليها ومؤسياتها، أما الفصل الثالث: فحمل عنوان التدخل الفرنسي في منطقة الريف ،وقد ارتأيت تقسيمه إلى ثلاث مباحث، درست في المبحث الأول الحرب الريفية الفرنسية أي المواجهة التي دارت بينهما والسبب الذي أدى إلى هذه الحرب، و في المبحث الثاني: التحالف الفرنسي الإسباني والإتفاقيات والمفاوضات التي تم عقدها و المبحث الثالث: درست نهاية الثورة الريفية التي كانت بدايتها بالهجوم المشترك على للمقاومة ثم عقد مؤتمر من أجل الاستسلام وإنتهى بستسلم الأمير ونفيه.

ثم ختمت البحث بمجموعة من النتائج، كما زودته بملاحق تمثلت في نماذج لمعاهدات وخرائط دعمت بها موضوع بحثي، يليه فهرس المحتويات.

المنهج المتبع: إتبعت في هذا البحث عدة مناهج منها:

المنهج التاريخي الوصفي من خلال وصف المعارك وعقد المؤتمرات، كما حاولت توظيف المنهج التاريخي المقارن، من خلال المقارنة بين الحماية الإسبانية والفرنسية والمقاومة الريفية للإحتلال الإسباني ثم الفرنسي.

المصادر والمراجع: اعتمدت عدة مصادر في دراسة هذا الموضوع من بينها:

– كريم خليل ثابت، عبد الكريم والحرب الريفية مصدر مهم بحيث تم التطرق فيه إلى ثورة الريف بالتفصيل.

– أمين الريحاني، المغرب الأقصى: رحلة في منطقة الحماية الإسبانية، تطرق فيه المؤلف إلى جميع الأحداث التي تخص ثورة الريف.

وكذلك إعتمدت على مجموعة من المراجع:

– ملحس دشري الصالح، سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف ورئيس جمهوريتها، احتوى هذا الكتاب على أحداث ثورة الريف بالتفصيل ماعد الاتفاقيات التي سبقت فرض الحماية.

– محمد علي داهش، محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، نجد هذا الكتاب شامل لثورة الريف فلم يتطرق إلا للاتفاقيات.

علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894 -1910 (حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية)، احتوى على الاتفاقيات والمعاهدات بالتفصيل.

الصعوبات: واجهتني عدة صعوبات لعل من بينها أن معظم المراجع تتناول الموضوع بشكل سطحي مما صعب علي الإعتماد عليها، إضاف إلى قلة المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع مما هو متاح بين أيدي الطلبة في هذا المستوى.

التشكرات: أقدم جزيل الشكر والعرفان لقسم التاريخ وكل من ساعدني في هذا البحث وأخص بالذكر أستاذي المشرف مصطفى عبيد الذي قدم لي النصائح والتوجيهات لإنجاز البحث وإتمامه.

الفصل الأول

الإرهاصات الأولى لفرض الحماية على المغرب

المبحث الأول: المساومات الأوروبية على المغرب

المبحث الثاني :مؤتمر الجزيرة الخضراء

المبحث الثالث: أزمة أغادير.

المبحث الرابع: فرض الحماية في المغرب الأقصى

المبحث الأول: المساومات الأوروبية على المغرب الأقصى

عُرفَت فرنسا بأطماعها الاستعمارية في المغرب الأقصى، والتي لم تستطع تحقيقها بسبب وجود دول استعمارية منافسة لها (بريطانيا – إسبانيا – إيطاليا – ألمانيا)، ولذا عملت فرنسا على إقامة تسوية مع هذه الدول من أجل الانفراد بالمغرب، فعقدت مجموعة من الاتفاقيات تمثلت في[1]:

أولا: الاتفاق الفرنسي الإيطالي

اعتبرت إيطاليا كل من الجزائر وتونس والمغرب تابعة لها، وذلك راجع للجذور التاريخية حيث كانت تحت سيطرة الإمبراطورية الرومانية، ولذلك لم تكن إيطاليا راضية عن بسط النفوذ الفرنسي في هذه المناطق ،مما دفع فرنسا للتخلص من أول عائق في طريقها(إيطاليا)، فعقدت اتفاقاً معها في 30 جوان 1902[2]، ونص الاتفاق على أن تترك فرنسا لإيطاليا حرية التصرف في ليبيا مقابل أن تتوقف إيطاليا عن مضايقة فرنسا في المغرب، وأن تترك لها حرية التصرف فيها وبموجب هذا الاتفاق تخلصت فرنسا من أحد أكبر منافسيها وضمنت انسحاب إيطاليا من التنافس على المغرب [3].

---

[1] – شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط 2، دار الزهراء، الرياض– السعودية، 2002، ص 278.

[2] – شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا . تونس . الجزائر . المغرب)**، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة –مصر، 1977، ص 317.

[3] – علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894 . 1910(حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية)**، ط 2، إفريقيا الشرق،[د . م]، 1994، ص 47.

ثانيا: الاتفاق الفرنسي البريطاني

تعتبر بريطانيا من أشد المنافسين لفرنسا في المغرب الأقصى، نظرا لمكانتها الكبيرة في المنطقة المتوسطية، فقد كانت تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية للمغرب مع مطلع القرن العشرين.

فبريطانيا كانت ترى أن فرنسا لها وضع ممتاز في المغرب، وهي دولة قوية تستطيع ضبط الأمن فيها، إضافة إلى انفرادها بتقديم القروض لها، فمن الأحسن لها أن يتم الاتفاق معها على المسألة المغربية إذا كان هذا سيحقق لها فائدة.

أما فرنسا فقد ارتأت الاتفاق مع بريطانيا لإزالة عائق آخر من أمامها[1]، ومع اعتلاء الملك إدوارد السابع[2] العرش كان من السهل عقد هذا الاتفاق، فتم ذلك في 8 أفريل 1904 وحضره كل من اللورد كرومر Cromer واللورد لانسدون Lansdowen وزير خارجية بريطانيا، وديلكاسيه Delcassé وزير المستعمرات الفرنسية وبول كامبون Paul Cambon سفير فرنسا في بريطانيا، وقد تضمن الاتفاق الودي[3] تسعة مواد علنية وخمس مواد سرية .

نصت المواد العلنية على ما يلي [4]:

---

[1] . صالح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط 6، مكتبة الانجلو المصرية، [د . م]، 1993، ص 222، 223.

[2] – **الملك ادوارد السابع (1841. 1910)**: هو الإبن الأكبر للملكة فيكتوريا، أصبح ملك بريطانيا في الفترة (1901 . 1910)، ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية ، ج 1، دار الهدى للنشر والتوزيع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت–لبنان، [د–ت]، ص 116.

[3] – **الاتفاق الودي**: هو اتفاق لحل الخلافات والنزاعات، دون اللجوء إلى القوة ويكون بعيد عن النصوص الملزمة، ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 60.

[4]– شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 317 . 318.

تعهد الدولتان على عدم تغيير الوضع السياسي في كل من مصر والمغرب بالإضافة إلى أن لا تطلب فرنسا من بريطانيا تحديد أجل لإنهاء احتلال مصر، وفي المقابل لا تعرقل بريطانيا عمل فرنسا في المنطقة[1]، كما تم الاتفاق فيها على احترام حقوق الدولتين في كل من مصر والمغرب و تطرقوا إلى موضوع حرية التجارة، والمساواة في الضرائب المفروضة، وعدم فرض رسوم استثنائية لمدة 30 سنة.

ونوقشت حقوق الموظفين الفرنسيين والبريطانيين في كل من مصر والمغرب وحرية الملاحة في قناة السويس، وتعهدت فرنسا على عدم إقامة تحصين في ساحل المغرب الشمالي، وحياد كل من مضيق جبل طارق وطنجة[2]، ناقشوا كذلك المصالح الإسبانية في المنطقة وتم الاتفاق على مراعاته، ومساندة بعضهما حتى يتم تنفيذ الاتفاق.

يتبين لنا من خلال هذه البنود أن الدولتين تهتمان فقط بالجانب الاقتصادي وتراعي مصالح مصر والمغرب وتحترم سيادتهما، من خلال الاتفاق على عدم المساس بالوضع السياسي لكن من خلال الملحق السري يتبين لنا عكس ذلك تماما، حيث أنهما تتفقان على أن بإمكان كل من بريطانيا وفرنسا تعديل الوضع السياسي في مصر و المغرب لكن عليهما الالتزام بما جاء في المادة الرابعة والسادسة والسابعة من المواد العلنية[3]،وعدم تغيير نظام القضاء إلا إذا رأت بريطانيا ذلك وكذلك الأمر بالنسبة لفرنسا، كما تم النظر إلى الأراضي التي ستمنح لإسبانيا وبذلك منحت المنطقة المحيطة بمليلة وسبتة لها [4].

---

[1] – منتدى نزهة الفكر والخاطر، "**الاتفاق الودي 1904 لتسوية الخلاف بين فرنسا وبريطانيا حول كل من مصر والمغرب**"، forums. Arabsboo. Com , الأربعاء: 21-03-2018 / 11:25

[2] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص 224 . 225.

[3] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 319 . 320.

[4] – منتدى نزهة الفكر والخاطر، المرجع نفسه.

وتشير المادتان الأخيرتان على الاستمرار بالاتفاق حتى وإن رفضت إسبانيا ذلك[1] وتسديد الديون الأجنبية، وبذلك تم توقيع الاتفاق من قبل كامبون Cambon سفير فرنسا في بريطانيا ولانسدون Lansdown وزير خارجية بريطانيا (للتفصيل ينظر الى الملحق 1و2)، وبذلك ندرك أن بريطانيا مهدت الطريق أمام فرنسا لسيطرة على المغرب ودعمتها في ذلك ولم يبقى أمام فرنسا سوى إسبانيا وألمانيا .

ثالثا: الاتفاق الفرنسي الإسباني

إثر نهاية الاتفاق مع بريطانيا، كان على فرنسا أن تقوم بالاتفاق مع إسبانيا فتم ذلك في باريس يوم 3 أكتوبر 1904 [2]، من أجل تقسيم مناطق النفوذ، وأثناء هذا الاتفاق ظهرت خلافات حاولت فرنسا استدراكها، تمثلت هذه الاختلافات في:

1-الاحتجاج الإسباني على صغر حجم المنطقة التي عرضتها فرنسا عليه، ولحل الأمر قامت فرنسا بمنحها 5/1 من المنطقة الفرنسية.

2-مطالبة إسبانيا بإشراكها في الإصلاحات المالية والإدارية، التي من المفروض أن تتولها في المنطقة الخاضعة لها، وقد تداركت فرنسا هذا الأمر أيضا.

3-متعلق بسرية الاتفاق، لكن إسبانيا عارضت الأمر، أما فرنسا فكانت ترى أن إعلان الاتفاق سيسبب بمشكلة دولية، فالمغرب بلد مستقل لا يمكن التصريح بتقسيمه، وقد حل هذا الخلاف بتجزئة الاتفاق إلى بنود علنية وأخرى سرية.

تضمنت البنود العلنية من الاتفاق تحديد حقوق كل منهما في المغرب واحترام سيادة السلطان وسلامة أراضيه، أما الجزء السري تضمن موافقة إسبانيا على ما نص عليه اتفاق

---

[1] – إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي (قارة إفريقيا)**،ج 2 ، دار المريخ، الرياض-السعودية، 1993، ص 148 .

[2] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 321.

08 أفريل 1904 [1] بين فرنسا وبريطانيا ،فيما يتعلق بحرية التجارة وعدم القيام بالتحصين في المنطقة المحددة سابقا وعدم التنازل عنها لطرف ثالث[2] ، كما تم تقسيم المغرب إلى منطقة إسبانية وفرنسية تتعهد فيها إسبانيا أن لا تتصرف في المنطقة التابعة لها إلا بعد مرور 15 سنة، إلا في حالة عدم القدرة على المحافظة على الأمن فيها وكذلك الاشتراك في المشاريع الاقتصادية وحرية إنشاء المدارس وتداول عملة كلا الدولتين في المنطقة والتأكيد على سرية الاتفاق (للتفصيل ينظر إلى الملحق 3و4) .

رابعاً: التدخل الألماني

عملت فرنسا بالضغط على الحكومة المغربية للرضوخ لها، لكن تدخل ألمانيا حال دون ذلك، حيث كان الشك يراودها من ناحية فرنسا وأدركت أن الوضع الراهن يهدد مصالحها التجارية، وخاصة بعد التصريح عن الاتفاقيات السابقة ،فحاولت بذلك إحباط الاتفاق الأخير ثم انتظرت الفرصة المواتية (أي هزيمة روسيا حليف فرنسا) في الحرب ضد اليابان سنة 1905.[3]

فنزل الإمبراطور الألماني ولهلم الثاني Wilhelm 2 (غليوم الثاني) [4] في طنجة يوم 31 مارس 1905،وأعلن عن مساندته للمغرب ،وعن حرية التجارة، فاعتبرت فرنسا

---

[1] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص 227.

[2] – إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، المرجع السابق، ج 2، ص 148.

[3] – صالح العقاد، المرجع نفسه، ص 227 – 228 – 229.

***الحرب الروسية اليابانية (1904 . 1905)**: نشبت بسبب النزاع على الشرق الأقصى (كوريا و منشوريا) ،أدت إلى انتصار اليابان ، وكانت من أجل ثار اليابان ولضمان الهيمنة على كوريا، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 193 .

[4] –**ولهلم الثاني 1859–1941**: إمبراطور ألمانيا في الفترة 1888 حتى 1918، هو ابن فريدريك 3 3 Frédéric وحفيد ولهلم 1، كان يؤمن بالانفراد بالحكم، خاضت ألمانيا الحرب العالمية الأولى وبعد الهزيمة أكره على التخلي عن العرش فعاش بقية حياته في هولندا، ينظر: منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد (موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين، مستقاة من موسوعة المورد)**، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، 1992، ص 497 .

خطاب الإمبراطور الألماني تهديداً لها[1]، لكن ديلكاسيه Delcassé لم يأبه بذلك فقام بإرسال الأساطيل إلى السواحل المغربية لإجبار السلطان على قبول الإصلاحات، التي لقيت معارضة السلطان بحجة رفض مجلس الأعيان لها، فاقترح عليه عقد مؤتمر دولي وقد لقي هذا الاقتراح تأييداً من ألمانيا، فعمل روفييه رئيس الوزراء الفرنسي لتفاوض مع ألمانيا بهذا الخصوص وعرض عليها بعض الامتيازات المالية، لكن رادوليني السفير الألماني في باريس أصر على تأييد المغرب في عقد مؤتمر دولي وبعد مفاوضات طويلة قبل روفييه بالأمر وتم سحب البعثتين الألمانية والفرنسية من فاس والتوقف عن الضغط على السلطان[2] .

[1] – شوقي أبو خليل، **الإسلام وحركات التحرر العربية**، ط 1، دار الرشيد، [د . م]،1976، ص 189.

[2] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص 229 –230 – 231.

المبحث الثاني: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

أولا: إنعقاد المؤتمر

إنتهز السلطان عبد العزيز[1] فرصة مساندة ألمانيا له، فطلب عقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون المغرب، فأرسل دعوات للدول الموقعة على اتفاقية مدريد 1880[2]، ولقيت فكرة عقد المؤتمر كما ذكرنا سابقا تأييداً من قبل ألمانيا[3]حيث اعتبرته نجاحاً لسياستها، وفي نفس الوقت لقي معارضة من قبل فرنسا وحليفتيها (بريطانيا وإسبانيا) لكن أمام الضغط الألماني على فرنسا أجبرتها على القبول وبذلك تغير موقف بريطانيا وإسبانيا أيضا.

وإثر ذلك عملت فرنسا على كسب تأييد الدول المشاركة في المؤتمر، فتشاورت مع بريطانيا لتنسيق التعاون العسكري، وتفاهمت مع إسبانيا على مسألة اشتراك الأموال الإسبانية في القروض والمشروعات والإشراف الدولي والرقابة وتهريب الأسلحة لمساندتها خلال المؤتمر[4].

---

[1] – **السلطان عبد العزيز (1894 . 1907)**: عرفت المغرب في عهده ضعف الإدارة، وعرف عنه انه انصرف إلى اللهو والترف والاستدانة وفرض الضرائب الباهظة، ينظر: شحادة الناضوري وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط 1، دار الأمل، [د . م] ،1991، ص 114.

[2] – **مؤتمر مدريد:** عقد سنة 1880 للنظر في شؤون المغرب وعلاقاته الأوربية، عقد بطلب من مولاي حسن، ينظر: أمين الريحاني، **المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الاسبانية**، ج 1، دار المعارف، مصر، [د . ت] ، ص 31.

[3] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 323.

[4] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص 231 و 232.

عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء بإسبانيا في الفترة الممتدة من 16 جانفي إلى غاية 7 أفريل 1906 حضره ممثلون عن الوفد المغربي وفرنسا وبريطانيا واسبانيا وألمانيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية [1] إضافة إلى روسيا...[2]

احتدم النقاش خلال المؤتمر، حيث كانت تعليمات الوفد المغربي تقضي بأن يعارض كل ما من شأنه أن يمس استقلال البلاد، أما المندوب الفرنسي فاقتضت تعليماته بإبعاد مسألة الحدود ومعارضة أي محاولة تعرقل مسألة شرطة الموانئ ومكافحة الأسلحة، أما ألمانيا فكانت متمسكة بمبدأ المساواة في المصرف وإخضاعه لرقابة القناصل، وهنا نجد أن فرنسا قد تساهلت في هذا الموضوع لكنها تشبثت بموقفها بالنسبة لموضوع الشرطة فتدخلت النمسا واقترحت حل وسط ، وهو أن يوزع الإشراف على شرطة الموانئ بين فرنسا وإسبانيا وتعيين مفتش عام للشرطة من بين الدول المحايدة ، يشرف على التنظيم الإداري ويقدم تقارير عن الأمن للسلك الدبلوماسي في طنجة .

فاعترض الوفد المغربي على الأمر لتعارضه مع استقلال البلاد، فاقترح أن يكون ضباط الشرطة تابعين للسلطان ويكون في بعض الموانئ فقط، وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الوفد المغربي لأنه يتعارض مع المبدأ الذي يقوم عليه المؤتمر [3].

خرج الوفد المغربي من المؤتمر خائب الأمل وذلك نتيجة القرارات التي لم يكن يتوقعها حيث أن فرنسا قد ضمنت مساندة معظم الدول إلا بعضها التي كانت محايدة[4].

---

[1] – **ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر**: الوفد المغربي: ترأسه المقري و محمد الطريس، عن إسبانيا دون المافادور وزير خارجيتها، وفرنسا ريفوال وزيرها المفوض في مراكش، وعن ايطاليا الفيكونت فيونوستا وزير الخارجية في وزارة كافور، وألمانيا البارون فون رادوفيتز، وبريطانيا اللورد كاميرون أما الولايات المتحدة الأمريكية فمثلها سفيرها هنري هوايت، ينظر: صالح العقاد، المرجع السابق، ص 233؛ روم لاندو، **أزمة المغرب الأقصى**، ترجمة: محمد إسماعيل وحسين الحوت، ج 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة–مصر،1961، ص 84.

[2] – روم لاندو، المصدر نفسه، ج 1، ص 5 . 81.

[3] –صالح العقاد، المرجع نفسه، ص 233 . 234.

[4] –علال الخديمي، المرجع السابق، ص 74.

ثانيا: قرارات المؤتمر

أصدرت قرارات المؤتمر في وثيقة تتألف من 123 مادة، تعرف بميثاق الجزيرة الخضراء، ومن أهم ما جاء فيها:

1-مقدمة الوثيقة: تطرقوا فيها أن هدف الدول المجتمعة في المؤتمر هو الحفاظ على الأمن ورخاء البلاد في ظل سيادة السلطان وسلامة أراضيه.

2-نص الوثيقة: نصت على تنظيم شرطة الموانئ بحيث يشرف على تدريبها وقيادتها ضباط فرنسيون وإسبانيون لا يزيد عددهم عن 50 ضابطا وتكون هذه القوات خاضعة للسلطان، والإشراف على موضوع تهريب الأسلحة فتم تكليف فرنسا بالإشراف على مكافحته في الحدود الجزائرية، وإسبانيا في الريف والجنوب لمنع استيراد الأسلحة من قبل المغاربة.

وتقرر تأسيس مصرف دولي بالمغرب، يتم فيه تعيين المخزن لمراقبة أعمال المصرف يتم تمثيل مجلس الإدارة فيه حسب الحصص، ومن مهام المصرف تقديم القروض وإصدار السندات الحكومة .....، أما بخصوص الضرائب فيحق للحكومة المغربية فرض الرسوم على البضائع المستوردة بما لا يزيد عن 2.5 %، وتكون هذه الضرائب على المغاربة والأجانب على حد سواء[1]، وبذلك يجوز للأجانب تملك العقارات في الموانئ دون إذن السلطان على مسافة 10 كيلومتر[2].

أما الجمارك فقد تم التفصيل فيها، وتم وضع الرسوم على كل السلع، وتم التأكيد على المساواة بين الدول في الاستيراد والتصدير، وإنشاء لجنة إشراف على الجمارك من ثلاثة أعضاء، يختار مصرف مراكش أحدهما، والأخر يختاره السلك السياسي من بين القناصل الأجانب والثالث تعينه حكومة المخزن[3].

---

[1] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص 234.

[2] – علال الخديمي، المرجع السابق، ص 96

[3] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص 234 – 235 – 236.

3-خاتمة الوثيقة: تنص على وضع إجراءات تضمن المساواة بين الدول وإخضاع المشاريع لمناقصة وفق شروط تقدم للسلك الدبلوماسي في طنجة (للتفصيل ينظر: الملحق5).

ثالثا: نتائج المؤتمر

1-نقل الاتفاق الفرنسي البريطاني من السكون إلى الحركة، وازدياد التقارب بينهما وبين روسيا[1].

2-تدويل القضية المغربية من خلال مناقشتها في المؤتمر.

3-منح السلطة للهيئة الدبلوماسية والقناصل من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

4-منح سلطات للموظفين الأجانب في الموانئ المغربية تفوق سلطة الحكومة المغربية.

5-القيام بإصلاحات من أجل تطوير تجارة الأجانب في الموانئ المغربية.

6-توسيع وتعزيز النفوذ الأوروبي خدمة لمصالحها.

7-حل المشكلة الفرنسية الألمانية التي نشبت بعد الاتفاق الودي.

8-رفض المغاربة لقرارات المؤتمر وازدياد عدائهم للفرنسيين، ومقاطعتهم لهم [2].

9- مباشرة فرنسا بتطبيق قرارات المؤتمر، من خلال القيام بدوريات منظمة ومستمرة لمراقبة الشواطئ المغربية[3].

[1] - روم لاندو، المصدر السابق، ج1، ص 85.

[2] - علال الخديمي، المرجع السابق، ص من 77 إلى 79

[3] -علال الخديمي، المرجع نفسه، تهميش رقم 16، ص 85.

المبحث الثالث: أزمة أغادير 1911

أولا: أسباب الأزمة

1-عجز السلطان عبد الحفيظ[1] عن مجابهة الثوار، الذين أصبحوا يهددون العاصمة فاس سنة 1911، أعطى فرنسا الفرصة التي كانت تنتظرها للتدخل في المغرب وذلك بحجة حماية السلطان وحماية الأجانب الأوربيين[2].

2-وإثر التدخل الفرنسي، أصبحت ألمانيا تخشى على مصالحها في المنطقة، فعملت على التدخل بإرسال السفينة الحربية " بانثر " إلى أغادير، بحجة حماية رعاياها بالمنطقة رغم انه لم يكن هناك أي رعايا أوربيين في المنطقة[3].

3-محاولة إرسال سفينة حربية إلى أغادير للرد على ألمانيا حيث أن القنصل دي سلف، كان يرى أن التهديد هو الحل الوحيد، وهذا ما كاد يؤدي لتأزم الأوضاع في المغرب.

ثانيا: مجريات الأحداث

إثر عجز السلطان عن مجابهة الثوار ،سارع القنصل الفرنسي جيار في فاس بمراسلة الحكومة الفرنسية من أجل التدخل من جهة، وفي نفس الوقت بدا في إقناع السلطان لطلب المساعدة من فرنسا رسميا من جهة أخرى، لكن السلطان عبد الحفيظ رفض الأمر إلا أن ازدياد الوضع سوءا أدى به إلى الموافقة على اقتراح القنصل الفرنسي دي سلف من أجل قمع الثوار، وبمجرد موافقته جاء المندوب الفرنسي في مراكش رينو ليكون وسيطا له في الشؤون السياسية ، ومع نهاية شهر أفريل كان مونييه قد وجه نداءا للقبائل من أجل إعلان ولائها للسلطان حتى يوقف زحفه لكن دون جدوى.

---

[1] -**عبد الحفيظ:** تميز بالكفاءة العلمية والذكاء ،قام بانقلاب على اخيه عبد العزيز سنة 1907 ، تمت مبايعته في مراكش، ثم تولى الحكم في الفترة (1907 . 1912)، ينظر: محمد القبلي، **تاريخ المغرب(تحيين وتركيب)**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب ، الرباط-المغرب الأقصى،2001، ص 508 و 509.

[2] - جموعي مشري :**تاريخ المغرب العربي الحديث**، [د . ط]،المعهد التربوي الوطني الجزائري ،[د . م] ،[د . ت]، ص 242.

[3] - شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 328.

أرسلت التعليمات للقائد تقضي بالتقدم إلى فاس وتجنب كل ما ينقص من هيبة السلطان فعمل على تعيين مراقب مالي فرنسي، والتأكيد على إقامة مركز لتدريب الجيش وإدخال نظام قضائي للأجانب يحد من تدخل الدولة وزيادة الأشغال العمومية وقد كانت إسبانيا مستعدة للترحيب بالتدخل الفرنسي في المغرب، لكن فرنسا اعترفت أن احتلال فاس من الحالات التي تنطبق عليها المادة الثالثة من اتفاق 1904 التي لا تسمح لإسبانيا بالعمل في منطقتها، فباشرت إسبانيا بإنزال قواتها في المغرب رغم معارضة فرنسا، فقامت الأخيرة بتوسيط بريطانيا لحل الخلاف والضغط عليها ، لكن دون جدوى حيث أنها أصرت على موقفها، ولمحت إلى تأييد ألمانيا في حالة تشدد فرنسا ، فعملت فرنسا على حل خلافها معها وأقرت لها بالتدخل في المنطقة لكن مع إعلانها أنه مؤقت[1].

ونتيجة للأحداث أدركت ألمانيا أن فرنسا بسطت سيطرتها في المغرب وإن هذا سيهدد مصالحها في المنطقة، فقامت بإرسال السفينة "بانثر" في سنة 1911 إلى أغادير وأعلنت الدول بتدخلها بتقديم مجموعة من الحجج المذكورة سابقا[2]، وقد اعتبرت فرنسا هذا التصرف تهديدا لها، بحيث نجد أنه كان هناك رأيين لحل المشكل مع ألمانيا:

– إما أن تقوم بإرسال سفينة حربية إلى أغادير للرد على ألمانيا، وهذا مكان يراه دي سلف.

– إما الاعتماد على مبدأ التعويض لألمانيا، وهو الحل الذي كان الأنسب حسب رأييهم فتم تقديم هذا الاقتراح على ألمانيا بعد أن كاد الوضع يتأزم، وبذلك تم عقد الاتفاق بعد موافقة ألمانيا في 4 نوفمبر 1911.

[1] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص 244 . 245.

[2] – فادية عبد العزيز القطعاني،"**الحركة الوطنية المغربية 1912 – 1937** "، **المجلة الجامعية**، مج 1، فيفري 2014،ع 16،جامعة بن غازي–، ص 45.

ثالثا: النتائج المترتبة عن الأزمة

1-قيام فرنسا باحتلال العاصمة فاس.

2-قيام إسبانيا بإنزال قواتها في كل من العرائش والقصر واحتلالهما سنة 1911[1].

3-عقد اتفاق بين فرنسا وألمانيا من أجل تسوية الخلاف في 4 أفريل 1911، تنازلت فرنسا عن الكونغو مقابل اعتراف ألمانيا بنفوذ فرنسا في المغرب وتنازلها عن التجو وجزء من الكاميرون، كما طالبت ألمانيا بقاء شركات التعدين التابعة لها في جنوب مراكش والمساواة في رسوم المواصلات والأشغال العامة.

اتفاق فرنسا مع ألمانيا مكنها من التخلص من آخر عائق أمام فرض الحماية على المغرب [2].

[1] - صالح العقاد، المرجع السابق، ص 247 - 248.

[2]- فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 45.

المبحث الرابع: الحماية في المغرب الأقصى

أولا: الحماية الفرنسية

1-دوافع فرض الحماية الفرنسية

-رغبة فرنسا في توحيد إمبراطوريتها الإفريقية من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الكونغو جنوبا ومن المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا.

-وجود مصالح حيوية مرتبطة بالجزائر وتونس.

-من أجل استغلال ثروات البلاد وتطوير اقتصاد فرنسا.

- التخلص من القروض التي كانت مدينة بها للسلطان عبد العزيز ومن بعده عبد الحفيظ ، التي لم يتم دفعها في مواعيدها.

- انتشار عمليات الاغتيال للأوربيين في المغرب خصوصاً في الدار البيضاء والرباط...

-اغتيال أحد المبشرين الفرنسيين، الطبيب موشان mouchamp.

-قيام ثورات ضد السلطان، كثورة بوحمارة[1].

-محاولة إعادة النظام والأمن في المغرب وحماية السلطان[2]

2-التغلغل الفرنسي ومعاهدة الحماية

عملت فرنسا من أجل التمهيد لفرض سيطرتها على المغرب من خلال خلق الاضطرابات الداخلية [3]،وعقد سلسلة من الاتفاقيات وجعلت السلطان عبد العزيز يستدين من البنوك الفرنسية، مستغلة في ذلك خواء الخزينة، فباشرت بالاستيلاء على المرافق الاقتصادية للبلاد

---

[1] – **بوحمارة** : هو المدعو الجيلاني الزرهوني نسبة الى زرهون بالقرب من مكناس، ينظر: أمين الريحاني، المصدر السابق، ج1 ،ص 34

[2] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 313 . 314 . 325 . 327.

[3] – محمد عبد الله عودة، وإبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن ، 1989،ص 64 .

بعد سنة 1906 [1]، ثم تدخلت عسكريا واحتلت وجدة 31 ماي 1907، والدار البيضاء في 3 أوت بحجة إعادة النظام إثر الأحداث التي عرفتها المنطقتين، ونتيجة لهذه الأحداث قام السلطان عبد الحفيظ بإعلان نفسه سلطاناً على المغرب، وبعد اعتلائه العرش استطاع القضاء على ثورة بوحمارة سنة 1909.

استغلت فرنسا الثورات التي قامت ضد السلطان وبحجة حمايته، احتلت فاس في 31 ماي 1911 ثم مكناس في 8 جوان الرباط في 9 جوان، ثم شكلت لجنة من 11 عضو برئاسة المسيو رينو بقرار من مجلس الوزراء الفرنسي لوضع معاهدة الحماية التي ستفرضها على السلطان، وقد وصل رينو إلى فاس [2]في 24 مارس 1912 وبدأ بالضغط عليه[3]، لكن السلطان كان مترددا لكن أمام الضغط الفرنسي قام بتوقيع المعاهدة في 30 مارس 1912[4].

صيغة فيها بعض نصوص المعاهدة بعبارات غامضة حتى يتم تأويلها إذا اقتضى الأمر ذلك، وتضم 9 بنود اتفق على كتمانها لتفادي حدوث اضطرابات داخلية[5].

و التي نصت على ما يلي:

إجراء فرنسا لإصلاحات في جميع المجالات[6]، وتقوم في المقابل بالمحافظة على الحالة الدينية والمؤسسات الدينية ...، واحترام السلطان وتم الاتفاق كذلك على المصالح الإسبانية في الشاطئ المغربي واحتفاظ طنجة بوضعها الخاص[7]، تم الإشارة إلى أن فرنسا

---

[1] – محمدعلي داهش، **المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية و التغيير)**، ط 1،الدار العربية للموسوعات، بيروت– لبنان، 2014، ص 40 .

[2] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 325–327–329.

[3] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص 272.

[4] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع نفسه ، ص 332.

[5] – صالح العقاد، المرجع السابق ،ص 272.

[6] – فادية عبد العزيز القطعاني ، المرجع السابق ،ص 45.

[7] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع نفسه، ص 333.

لها الحق في الأماكن الضرورية للحفاظ على النظام والأمن، لسلامة التجار[1] إضافة إلى ممارسة أعمال الشرطة في البر والمياه المغربية.

كما نصت على أن فرنسا ستساند السلطان ضد أي خطر يهدده وخلفائه وبلاده، ووضع التدابير والتشريعات الجديدة التي يصدرها السلطان، بناءا على اقتراح الحكومة الفرنسية، منحت كل السلطات للمقيم العام الفرنسي المكلف بتنفيذ المعاهدة والمصادقة على ما يصدره السلطان من مراسيم كما أنه الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الأجانب.

تقضي المواد الأخيرة على تمثيل وحماية رعايا المغرب ومصالحهم في الخارج من قبل الموظفين الدبلوماسيين الفرنسيين وقناصلها، كما تتفق الحكومتان على أسس تنظيم الشؤون المالية واحترام حقوق أصحاب سندات القروض، وتمنع السلطان من إبرام أي قرض مستقبلا بدون إذن من الحكومة الفرنسية، ثم المصادقة على المعاهدة من طرف الحكومة الفرنسية (للتفصيل ينظر إلى الملحق 6) وبذلك تكون فرنسا قد جردت السلطان من كل السلطات التي تتمتع بها الدولة المستقلة وهذا أدى بالسلطان عبد الحفيظ إلى الاستقالة، فخلفه السلطان يوسف بن حسن الأول[2] .

3-تنظيم الحماية الفرنسية

تنظيم الحماية في المنطقة الفرنسية لم يكن صعبا بالنسبة لها، فبمجرد توقيع المعاهدة باشرت بتنفيذ مشاريعها في المغرب، كما عينت الماريشال ليوتي مقيماً عاماً في المغرب ومنحته السلطة الكاملة فيها .

وعملت على إلغاء الوزارات الحربية والمالية، وربطت البلاد بالوزارة الخارجية وسيطرت على الوزارات والدوائر والنظام القضائي والتشريعي، ومنعت التجمعات والتظاهرات وقامت بتنفيذ سياسة الاعتقال والنفي، وأبرز سياساتها التي لجأت إليها هي تفكيك الوحدة الوطنية

[1] – فادية عبد العزيز القطعاني ، المرجع السابق ،ص 45.

[2] –شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق ، ص 333 . 339.

والدينية والثقافية والحضارية للشعب المغربي [1]، عن طريق إصدار الظهير البربري[2]، في 11 سبتمبر 1914 يقضي باحترام العرق البربري [3] وإبعاد البربر عن دائرة العروبة والإسلام[4].

عمل ليوتي في فترة توليه منصب المقيم العام(1912 . 1925) على وضع أسس ومبادئ، فعمل على إبقاء الأجهزة الإدارية الوطنية ، ونظم الحكومة فقسمها إلى 3 أجهزة كل منها منفصل عن الأخرى :

-إدارة المخزن التي احتفظت بطابعها القديم .

-الإدارة الشريفية الجديدة التي يقوم المثقفون المراكشيون فيها بإدارة الشؤون الخاصة بالوطنيين.

-الإقامة العامة التي تهيمن على سياسة البلاد وتمارس جميع السلطات .

أدت سياسة ليوتي إلى سحب أهم اختصاصات الإدارة من حكومة المخزن والإدارة الشريفة ،مما أدى إلى الاستغناء عن الوزراء المغاربة ولم يبق سوى:

***الصدر الأعظم:** التي انتقلت مهامه إلى الكاتب العام، أو رئيس الإدارة الشريفية، وبقية سلطته اسمية فقط.

---

[1] -محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية و التغيير)**، المرجع السابق ،ص 41.

[2] - **الظهير البربري** : هو قانون يثبت تقاليد البربر وعاداتهم ، ويحاول أن يحلها محل الشريعة الإسلامية ، وقد ظهرت في 11 سبتمبر.1914 وماي.1922 و جانفي . 1923 وجوان.1923 للقضاء على الهوية المغربية ينظر: فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق ، ص 56.

[3] - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية** ، ترجمة: المنجي سليم وآخرون ، الدار التونسية للنشر، تونس؛ الشركة الوطنية ، الجزائر ، 1976 ، ص 169 .

-**البربر:**هم سكان شمال إفريقيا القدامى، انتشروا في المغرب والصحراء الكبرى ، وقد أطلق عليهم أسماء عديدة من بينها الأمازيغ والتي تعني في اللغة البربرية الأحرار الأشراف ، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 512.

[4] -عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار و التحرر في إفريقيا وأسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997،ص 83.

***وزير العدل:** أصبحت مهامه في يد رئيس مراقبة العدل بالإدارة الشريفية، أما إدارة العدل المراكشية فصارت فرنسية تحت أمر المقيم العام، والذي اقتصرت مهامه على المحاكم الشرعية وشؤون المعاهد الدينية.

***وزير الأوقاف:** سلطته كانت في يد موظف فرنسي لدى الإدارة الشريفية، والتي كانت تديرها بطريقة غير مباشرة.

وفي نفس الوقت كانت تدير بعض الإدارات بطريقة مباشرة مثل الفلاحة والتجارة ومجال الاتصالات وغيرها، وقد تميزت فترة الماريشال ليوتي، بمحافظته على تراث المدن وعدم تدميرها وكذلك عدم تشجيعه للهجرة الأوربية والاستيطان ، ورغم ذلك فقد كانت هناك عمليات الهجرة في عهده ، وقد قام ليوتي في مطلع سنة 1915 بتعيين لجنة للدراسات البربرية[1].

ومباشرة بعد ذهاب ليوتي سنة 1925 تم تشجيع عمليات الهجرة إلى المغرب، وإنشاء البنوك وتأسيس المؤسسات الصناعية وشركات التنقيب على المعادن والسيطرة المباشرة على جميع الإدارات، كما تم إصدار ظهير بربري جديد في 16 ماي 1930[2].

[1] – صالح العقاد، المرجع السابق، ص 279 . 281.

[2]–عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 83 – 84.

ثانيا : الحماية الإسبانية

1-دوافع فرض الحماية الإسبانية

-القرب الجغرافي من إسبانيا حيث يفصل بينهما، مضيق جبل طارق فقط.

-فقدان إسبانيا لجميع ممتلكاتها في أمريكا.

-عودة الجيش الإسباني مهزوما من آخر حروبه في كوبا 1899، فقد كان احتلال المغرب فرصة لهم لاستعادة مجدهم، فقد كان الرقي والمراتب العليا والثراء في ذلك الوقت يعني لهم القيام بحركات استعمارية .

-العداء القديم للمغاربة من قبل الكنيسة ، التي كانت تريد تنفيذ وصية إيزابيلا الكاثوليكية التي طردت المغاربة من اسبانيا سنة 1492 .[1].

2-معاهدة الحماية والتغلغل الاسباني

بعد توقيع فرنسا المعاهدة مع السلطان ،كان عليها أن تتفق مع إسبانيا وذلك حسب ما تضمنه اتفاق 1904 ، وقد ظهر خلاف بينهما أثناء الاتفاق فإسبانيا كانت ترغب في أن يكون لها في منطقة نفوذها نفس الحقوق التي لفرنسا ، التي كانت تصر على وحدة السلطة المغربية ، فتدخلت بريطانيا لحل الخلاف وقد كان توقيع معاهدة الحماية الإسبانية على المغرب مع فرنسا في لمدريد في 27 نوفمبر 1912[2] ،أي أنه لم يتم توقيعها مع السلطان ولم تتم الموافقة عليها إلا في ماي 1913 حينما أصدر السلطان يوسف مرسوماً للموفقة على المعاهدة الإسبانية الفرنسية [3].

---

[1] - روم لاندو ، المصدر السابق، ج 1، ص 194 - 195.

[2] -شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 336.

[3] -روم لاندو ، المصدر نفسه ، ج 1، ص 197.

تضمنت معاهدة الحماية 30 مادة، ألحق بها بروتوكول [1]خاص بسكة حديد (فاس ، طنجة) نص على تسليم الخط لشركة موحدة تقوم بدراسة إقامة الخط واستغلاله كان رأسمال هذه الشركة 60 % فرنسي و 40 % إسباني [2]، ومن أهم البنود التي تم وضعها هي:

-اعتراف الحكومة الفرنسية بنفوذ إسبانيا في المنطقة الشمالية التي عرفت بالمنطقة الخليفية، وبذلك أصبح من حقها إدخال الإصلاحات الضرورية.

-اعتبار المنطقة التي منحت لإسبانيا تحت السيادة المدنية والدينية لسلطان المغرب لكن ينوب عنه مندوب يسمى الخليفة، يملك جميع امتيازات السلطان ويحافظ على جميع حقوقه.

-على الخليفة الإقامة في تطوان ويشكل حكومة خليفية على غرار حكومة السلطان، كل وزرائها مغاربة ماعدا وزارة الخارجية التي يقوم بأعمالها المندوب السامي الإسباني[3].

-تقوم الحكومة الإسبانية بتعيين مندوب سامي يمثلها لدى الخليفة وذلك ليسهر على تنفيذ الاتفاقية، ويكون الوسيط بين السلطة الخليفية والسلك الأجنبي كما يمتلك سلطة مراقبة أعمال الحكومة الخليفية والمصادقة عليها[4].

وإثر المصادقة على المعاهدة، باشرت إسبانيا بإتباع الأسلوب العسكري للتغلغل في منطقة الريف المغربي[5] والذي اعتمدت عليه منذ الفترة الممتدة من (1911 - 1914)

---

[1] -**بروتوكول:** مصطلح يدل على مجموعة من القرارات والمذكرات الحكومية، أو قرارات صادرة عن مؤتمر أو جمعية ما، أما في القانون الدولي تدل على مجموعة الإجراءات المتخذة على اثر توقيع على معاهدة ما، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 1، ص 528.

[2] -شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 336.

[3] -**المندوب السامي:** لقب دبلوماسي يطلق على مفوض سياسي يشغل مرتبة ممتازة بالنسبة للممثلين الدبلوماسيين في الدولة التي يمثل بلاده فيها، ينظر: يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص 255.

[4] -شوقي عطا الله الجمل، المرجع نفسه، ص 336 . 337.

[5] - **منطقة الريف:** وهي التي تعرف بالشمال المغربي حيث يتكون من إقليمي الريف الذي يشكل القسم الشرقي وجبالة في القسم الغربي، ينظر: محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الاكاديمي،[د . م] ،[د- ت]، ص 121-122.

الذي امتاز بالتعسف والعنف والسلب، أما بخصوص تنظيم القوات فقد كان ناقصاً، حيث أن الجنود لم تكن لهم الكفاءة العسكرية اللازمة وتميزوا بالعجز.

فبدأت منذ 1911 بإنزال القوات في كل من العرائش والقصر الكبير، وفي سنة 1913 قامت باحتلال تطوان، ومع قيام الحرب العالمية الأولى، بدأت بإتباع أسلوب التغلغل السلمي، واعتمدها على هذا الأسلوب يرجع إلى الوضع المالي الذي آلت إليه [1]، نتيجة الحرب ضد المغرب التي كلفتها 43 مليون جنيه إسترليني[2]، فقامت بتقليل عدد القوات فقرر الجنرال سلفستر Silvestre قائد القوات الإسبانية في إقليم الريف القيام ب:

-التراجع عن استعمال القوة أو تجهيز الجيوش للهجوم على المراكز المجاهدين.

-تحصين المراكز التي تم الاستيلاء عليها وتشييد البناءات وحفر الخنادق ومد الأسلاك الشائكة حولها.

-الإقدام على طلب الأموال من الحكومة من أجل شراء بعض السكان والتغلغل في المنطقة وإحداث الخلافات قبلية لزرع الشقاق بينهم.

-احتلال المراكز الفارغة ليلا وتحصينها ووضع قواته فيها قبل أن ينتشر خبر تقدم القوات الاسبانية.

وظل يمارس سياسته طيلة الفترة الممتدة من (1914 - 1919) ، والتي استولى خلالها على عدة قبائل، وأنشأ 196 مركزاً حربيًا خلال فترة 1919 حتى 1921 [3](للتفصيل ينظر:الملحق7).

[1] -محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 124 - 125.

[2] -روم لاندو، المصدر السابق، ج 1، ص 196.

[3] -محمد علي داهش، المرجع نفسه، ص 125-126

3-تنظيم الحماية الإسبانية

قامت إسبانيا بتعيين خليفة للسلطان في تطوان يخضع للإشراف الإسباني[1]، وتقديم مرشحين للخلافة يختار السلطان واحد منهم، كما لا يجوز للسلطان تعيين خليفة آخر أو عزله دون إذن الحكومة الإسبانية، ويتم تقليد الخليفة تفويضا[2] من السلطان يمارس بمقتضاه جميع سلطاته ، وتتولى الحكومة الإسبانية إدخال التنظيمات الإدارية وتحصيل الرسوم الجمركية في موانئه[3]،كما قامت بإخضاع جميع مرافق البلاد الحيوية لنفوذ المندوب السامي الإسباني.

وقسمت المنطقة الشمالية إلى 5 وحدات إدارية ماعدا مليلة وسبتة، التي يحكمها الباشاوات والقواد في المدن والنواحي، إضافة إلى مراقبين من القناصل والضباط الاسبان وممثلون عن المندوب السامي، ومشرفون عن الحالة السياسية و الحالة الاقتصادية وتنمية الثروة في مناطق نفوذهم، وكانت قرارات الباشاوات والقواد لا تتم إلا بموافقة هؤلاء المراقبين.

وعملت على عدم ربط المناطق والوحدات الإدارية مع بعضها سواء بالطرق أو المواصلات السلكية، اعتمدت على هذه السياسة لقطع اتصال السكان بالمناطق الأخرى، فقد عُرفَ الإسبان بنزعتهم الدينية والتعصب والعنصرية ولذا قمعوا منطقة الريف بالسجون والمعتقلات، ثم قاموا بالسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة ومصادرة أملاك المغاربة، وذلك لخلق مستوطنات ثم استولوا على المواد الطبيعية الأولية، وحاربوا الصناعة الوطنية ثم إزداد الوضع سوءاً مع مرور الزمن .

---

[1] -صالح العقاد، المرجع السابق ، ص 275.

[2] -**تفويض** :يقصد به تخويل شخص ما لشخص آخر لفعل شيء ما باسمه، وهو الذي يطلق عليه اسم المفوض أي الشخص الذي يوكل إليه لإدارة شيء أو القيام به ورعايته ، ينظر: يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص 95.

[3] -مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث**، دار أسامة، عمان-الأردن، 2004، ص 247.

وفيما يخص المشاريع في المنطقة الإسبانية فقد كانت منعدمة، وذلك لطبيعة الأرض الجبلية ثم عملت على فتح المدارس العربية – الإسبانية، ومع نهاية سنة 1926 بدأت إسبانيا بعملية الغزو الثقافي للبلاد ومحاربة اللغة العربية من أجل القضاء على الغة العربية[1].

[1] -محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية و التغيير)** ، المرجع السابق، ص 42 – 43 – 44 – 45 – 49 .

الفصل الثاني

ثورة الريف ضد الاحتلال الإسباني

المبحث الأول: الارهاصات الأولى للمقاومة الريفية

المبحث الثاني: البداية الفعلية للمقاومة

المبحث الثالث :تشكيل جمهورية الريف

المبحث الأول : الإرهاصات الأولى للمقاومة الريفية

أولا : مقاومة الريسوني[1]

تمثلت المقاومة في إقليم جبالة في شخصية "الشريف أحمد الريسوني" والتي كانت عبارة عن عمليات إختطاف قام بها منذ 1903 من أجل لفت انتباه دولها وللحصول على فدية مالية.

فقام في 16 مارس 1903، بالقبض على الصحفي والجاسوس البريطاني "والتر هاريس Walter Harris "[2]ثم خطف الأمريكي "بيرديكاريس Perdicaris" وصهره بطنجة في 18 ماي 1904، وفي شهر سبتمبر قام بخطف المعمر الانجليزي "لوك M.Lcc" في الرباط ولم يتم إطلاق سراحه إلا بتقديم فدية، ثم منع القائد ماك لين Mac Lanمن المرور إلى طنجة براً مما اضطره للمرور عن طريق البحر[3].

أدت هذه العمليات إلى انتشار صيت الريسوني في المغرب، وبذلك استطاع الحصول على مرسوم سلطاني في 28 ماي 1904 يعترف به حاكماً على طنجة، أما موقف الريسوني من الاصلاحات الناجمة عن الاتفاق الوِدي بين فرنسا وبريطانيا سنة 1904 ومؤتمر الجزيرة

---

[1] - **الشريف احمد الريسوني: (** 1878 - 1925)هو أحمد بن محمد الريسوني، زعيم مغربي عرف بعدائه للوجود الاستعماري اشتهر في القرن العشرين بعمليات الاختطاف للأجانب التي قام بها، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج 1، المرجع السابق، ص90.

[2] - محمد علي داهش، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق،2002، ص 62.

[3] - علال الخديمي، المرجع السابق ،ص 48 .

الخضراء 1906، فقد كان رافضا لهما فقام بتحريض المغاربة وتهديد السلطان عبد العزيز بالقيام بثورة إن قام بتوقيع قرارات المؤتمر[1].

ومن جهة أخرى حاولت إسبانيا كسب الريسوني لصفها، فعملت على ترشيحه لمنصب الخليفة لكن كان ذلك دون جدوى[2].ومع بداية عام 1913 دار بين الاسبان والقوات التابعة للريسوني قتال شديد انتهى بمحاصرة الإسبان في "تطوان"، وفي هذه الفترة تمكن الريسوني من نشر نفوذه في قبائل جبالة الشمالية، ثم حاول عقد هدنة مع الإسبان، لكن الجنرال سلفستر Silvestre كان رافضاً لهذه الاتفاقية فقام بإغتيال المبعوث إلى طنجة لطلب الصلح.

وقد أدت هذه الحادثة إلى استقالة المقيم العام "مارينا maruna" وتعيين الجنرال "جوردانا Jordana "، وبذلك تم عقد الاتفاق في جبل حبيب يوم سبتمبر 1915 والذي دام الى سنة 1918 وقد تعهد فيها الطرفان ب:

– أن تدفع إسبانيا نفقات مالية للريسوني .

– أن يقوم الشريف أحمد الريسوني بالحفاظ على الأمن و النظام في منطقة جبالة ، التي إتخذ تزروت عاصمة لها.

[1] ـ محمد علي داهش، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع السابق،ص62 -63

[2] ـ علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ،مؤسسة علال الفاسي ،ط 6 ، [د.م] ،2003 ،ص120

أدى هذا الاتفاق إلى قيام بعض القبائل ضد الريسوني وذلك لاعتقادها أنه قام بخيانتهم، فتصد لهم هذا الأخير مطبقا ما جاء في الاتفاق بخصوص حفظ الأمن.

ومباشرة بعد انقضاء عام 1918 [1]، بدأت الحكومة الإسبانية بنقض الإتفاق السابق في سنة 1919، من خلال إرسال حملة عسكرية ضد الريسوني التي اضطرته للجوء إلى جبل بني عروس[2].

فعقد الريسوني في 20 ماي 1920 اجتماعاً مع القبائل الجنوبية المحايدة لإقليم جبالة الخاضعة للنفوذ الفرنسي ، من أجل تكوين جبهة موحدة للقيام بعمل عسكري مشترك ضد الزحف الإسباني والفرنسي[3].

أما إسبانيا فقد كانت مستمرة في عمليات الزحف والسيطرة على إقليم الريف، فاحتلوا شفشاون في 14 أكتوبر 1920 ، ثم توجه نحو تزروت فقام الجنرال بيرنجر الذي خلف "الجنرال جوردانا Jordana " في منتصف 1921 ، بإعطاء الريسوني مهلة للاستسلام تنتهي في 22 جويلية 1921 [4].

وفي 21 اكتوبر 1921 أخذ عدداً من رجال الريسوني يساعدون القوات الريفية، فخاضوا معارك مشتركة ضد الاسبان، أما الجنرال بيرنجر فركز قواته ضد جبالة واستولى

---

[1] ـ أمين الريحاني، المصدر السابق، ج 2، ص 380 - 384 - 385 .

[2] ـ كريم خليل ثابت ،**عبد الكريم والحرب الريفية** ،مطبعة المقتطف والمقطم ،مصر ،1925، ص 22

[3] ـ محمد علي داهش، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع السابق، ص 84 .

[4] ـ جلال يحي وآخرون، **المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال (تاريخ المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر)** ،ج 3 ، [د – ط]، الدار القومية ، [د. م] ، 1966 ،ص 966.

على قصبة الريسوني في تازروت في 12 ماي، ثم اضطر بعد ذلك إلى الاستقالة فخلفه الجنرال "برجيت" فبدأ المفاوضات مع الريسوني في 16 أوت وانتهى في 28 سبتمبر 1922، من أجل التفرغ لمواجهة المقاومة في إقليم الريف[1].

وقد حاول الإسبان استمالة الريسوني مرة أخرى في أفريل 1924، لمساعدتهم في مواجهة محمد بن عبد الكريم الخطابي[2] لكنهم فشلوا في ذلك[3]، لكن انفصال بعض القبائل الجبالية عنه وانضمامها لمحمد بن عبد الكريم، أثار غضب الريسوني فقام بمحاربة هذا الأخير في أفريل 1925، ورداً على هذا العداء قام محمد بن عبد الكريم الخطابي في جانفي 1925 بالهجوم على قبيلة الأخماس المساندة للريسوني ،ثم توجه بعد ذلك إلى تزروت وأسر الريسوني الذي كان يعاني من المرض والذي مات وهو أسير عنده[4].

ثانيا : مقاومة إقليم الريف

قاد المقاومة في بدايتها الشريف محمد أمزيان[5] في مليلة عام 1909 والتي دامت سنتين كبد فيها خسائر لإسبانيا[6]، حيث قام بالهجوم على السكة الحديدية التي تربط بين

---

[1] ـ جلال يحي وآخرون ،المرجع السابق، ج 3، ص 972

[2] ـ **محمد بن عبد الكريم الخطابي :(1882 - 1963)**، درس في فاس وتقلد منصب القضاء في المغرب مع عمله في الصحافة ، قائد ثورة الريف المغربي ضد الاستعمار الاسباني ثم الفرنسي، ينظر: تركي ظاهر ،**أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر** ، ط2 ، دار الحسام للنشر والتوزيع ، بيروت-لبنان ، 1992 ، ص57

[3] ـ الكريم خليل ثابت ،المصدر السابق ،ص23

[4] ـ الحواس المنصوري، **حرب الريف وأصدائها في الجزائر 1921 - 1926** ،رسالة ماجستر، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر، (2011 - 2012) ، ص 84.

[5] ـ **الشريف محمد أمزيان :** هو محمد أمزيان القلعي ، من أولاد أحمد عبد السلام بن صالح القلعي من الشرفاء الادارسة ، ينظر: أحمد عبد السلام البوعياشي ،**الحرب التحريرية ومراحل النضال** ، دار الأمل، طنجة-المغرب الأقصى ،[د . ت] ،ص415

[6] ـ محمد حسن الوزان، مذكرات حيات **وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية**، ج 2،مؤسسة حسن الوزان، [د-م]،[د-ت] ،ص 9.

مليلة ومنجم الحديد[1]، وقد اعتمد كذلك على التعبئة الدينية والوطنية للشعب بمساعدة علماء ووجهاء المنطقة، كما خاض في هذه الفترة معارك عديدة ضد الاسبان منها معركة "الديوانة"، ثم عمل على عقد مؤتمر عام لتنظيم عملياته وإعطائها بعداً وطنيا، فتم تقرير ما يلي:

1-تخصص كل قبيلة عددا من رجالها يكونون ثابتين في معسكر المجاهدين قرب مركز الدفاع.

2- إطلاق المشاعل النارية ، كإشارة للتأهب للمواجهة ولإيصال أخبار الوسع الإسباني.

3- تجديد ترشيح أمزيان لقيادة المقاومة[2].

وقد استمر هذا الأخير في مقاومته للوجود الإسباني إلى غاية استشهاده في معركة وادي الديب في 10 ماي 1912.

وبذلك أصبحت المقاومة في إقليم الريف متقطعة ومحدودة الى غاية عام 1918 حيث ظهرت قبيلة بني ورياغل [3]وفقيهها عبد الكريم الذي بدأ مقاومته بالتعبئة الدينية والسياسية[4]، حيث أنه ثار ضد الاسبان حينما حاولوا احتلال القبائل الريفية، فقام بمناوشة قواتهم القادمة

[1] ـ أحمد عبد السلام البوعياشي ، المصدر نفسه ،ص 416

[2] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص67 - 68

[3] ـ **بني ورياغل :** تقع القبيلة في الشمال الشرقي من بلاد الريف ،وهي تعد من أكبر القبائل في المنطقة وأعظمها ، ينظر: عبد الكريم الفيلالي، ، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ج 8، ط1، شركة تاس للطباعة، القاهرة-مصر، 2006.ص 58، الكريم خليل ثابت ،المصدر السابق ، ص 5.

[4] ـ محمد علي داهش ، المرجع نفسه، ص 96 - 97

من مليلة والتي احتلت موقع تافريست الذي يصل مليلة بالحسيمة في سنة 1920، وبعد معارك شديدة ضد الإسبان[1] توفي عبد الكريم وذلك في 20 أوت 1920.

فخلفه ابنه الأكبر محمد وتولى رئاسة القبيلة وواصل كفاح والده [2]، ومن أسباب مقاومة هذا الأخير هو حادثة وقعت أمامه في مليلة حيث رأى التعسف الذي يتعرض له المغاربة من قبل الإسبان، حيث شاهد عريف إسباني يضرب أحد المغاربة لأن دابة المغربي لمسته وعند شكوة الأمير محمد من تصرف الأخير صدمه جواب قائد المنطقة، فقام الامير بتحذيره من التصرفات والأعمال التي يقومون بها لكن دون جدوى.

فرجع الامير محمد إلى قريته وباشر في التصدي للإسبان مع بعض من أصدقائه[3] واعتمد في ذلك على حرب العصابات، وضل الامير يحارب الاسبان بطريقة غير نظامية حتى منتصف 1921[4].

وقد عمل على عقد مؤتمر عام، في بني ورياغل يوم 21 فيفري 1921 دعى فيه إلى الإتحاد من أجل محاربة العدو فأظهر المشاركون في المؤتمر استعدادهم للدفاع عن الوطن فتم تقرير:

---

[1] ـ عبد الله كنون ، **ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة** ،تقديم محمد بن عزوز ، ج1 ، ط1 ، دار ابن الحزم للنشر والتوزيع ، بيروت -لبنان، 2010.، ص 1566 - 1567

[2] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع السابق، ص 99

[3] ـ دشري الصالح ملحس ، **سيرة الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف ورئيس جمهوريتها** ،المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة -مصر، 1343 ، ص 29 - 30 .

[4] ـ محمود شاكر ، **التاريخ الاسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)** ، ج 14 ، ط2 ،المكتب الاسلامي ، بيروت - لبنان؛ دمشق-سوريا ، عمان- الأردن ،ص 25

– انتخاب محمد بن عبد الكريم الخطابي أميراً للجهاد .

– تغيير مركز المقاومة الى القامة في قبيلة تمسمان[1].

ثم قرر الامير محمد بإنشاء 4 مراكز فرعية لمراقبة تحركات القوات الاسبانية،وبعد عقد المؤتمر قام الجنرال برانجير بالهجوم على مركز المقاومة يوم 1 جوان 1921 [2]، وبذلك بدأت المواجهة الفعلية للاحتلال الإسباني .

[1] ـ محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ، ص 108 ـ 129

[2] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص 104

المبحث الثاني: البداية الفعلية للمقاومة

أولا: المواجهة الريفية للاحتلال

. معركة أنوال:

بدأ الصدام العسكري بين القوات الريفية و القوات الإسبانية المتمركزة في أبران، والتي استطاع الريفيين تحريرها في الأول من جوان 1921، ثم توجه الريفيون إلى مركز أغربيا لحصارها في 17 جوان إلى 20 جوان ،بعد أن قام الجنرال سلفستر باحتلاله في 7 جوان [1]، ثم توجه الامير الى أنوال في 21 جويلية 1921 بقوات لم تتعدى 5 آلاف وبعد مرور 5 أيام تمكن الامير من القضاء على القوات الاسبانية في أنوال [2].

ثم دارت معركة أخرى بين الطرفين في عرويت في جويلية 1921، تمكن فيها الريفيون من الانتصار، وتكبد فيها الاسبان 25 ألف بين قتيل وأسير وقتل فيها الجنرال سلفستر ووقع الجنرال نافارو ومن معه في الأسر وغنم الريفيون 300 مدفع و 70 ألف بندقية [3].

---

[1] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص107 - 108 .

[2] ـ أكرم بوجمعة، **محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس . الجزائر . المغرب الأقصى)**، أطروحة دكتوراه ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان–الجزائر،2016 . 2017 ، ص 168 .

[3] ـ دشري الصالح ملحس ، المرجع السابق ، ص 50.

. مؤتمر بيثارا:

إثر الهزائم الإسبانية في معركة أنوال، قامت بعقد مؤتمر حربي لتوضيح الحالة الحربية، ووقف العمليات الهجومية التوسعية في إقليم الريف ومباشرة الطرق السلمية في مارس 1922[1]، فسافر رئيس الحكومة الاسبانية الى مالقة، واستدعى الجنرال برانجير لإبلاغه قرارات المؤتمر، لكنه رفض وأصر على متابعة الحرب[2].

. معركة الحسيمة :

بدأ الجنرال برانجير بهجومه في مارس 1922 بإنزال 50 الف مقاتل إلى الحسيمة، وحشد جيش آخر في مليلة للإحاطة بجبل بني عروس[3] ، ثم تقدم الجيش الإسباني في 10 مارس بحذر وانتباه تمكن من خلالها إلحاق الهزائم بالصف الأول للقوات الريفية، لكنهم استطاعوا التصدي لهم فيما بعد، وإجبارهم على التراجع [4].

وفي 25 مارس قامت القوات الريفية بالهجوم، فاشتد القتال حول الحسيمة ، واشتركت في هذه المعركة المدفعية[5] في الصفوف الريفية لأول مرة ، وطيلة المعركة التي دامت أسبوعاً

---

[1] ـ محمد علي داهش ، ا **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع السابق،ص 114 .

[2] ـ كريم خليل ثابت ، المصدر السابق ، ص39.

[3] ـ علال الفاسي ، المصدر السابق ، ص 128 .

[4] ـ دشري الصالح ملحس ،المرجع السابق ، ص 51 .

[5] ـ عبد العزيز بنعبد الله ، **تاريخ المغرب (العصر الحديث و الفترة المعاصرة)** ،ج 2 ، [د- ط]،مكتبة السلام ، الدار البيضاء-المغرب الأقصى ؛ مكتبة المعارف ، الرباط -المغرب الأقصى، [د ـ ت] ، ص 104 .

كاملا كان النصر فيها حليف الريفيين ، وخلال المعركة تمت إصابة الجنرال برانجير، وقتل 5 ألاف مقاتل و 3آلاف من الأسرى

. مفاوضات الصلح:

قامت حكومة مدريد بإرسال السيد " شيفاتا " إلى أجدير، من أجل عقد الهدنة مع الامير محمد وتحرير الأسرى الاسبان، وبعد عدة اجتماعات تقرر توقيف القتال مؤقتا وتحرير الأسرى الاسبان مقابل 4 ملايين بيزيتا وتسريح جميع المساجين الريفيين لدى الاسبان[1].

ثم دارت بينهما مفاوضات لإنهاء الحرب لكن لم يتم الخروج بأي نتيجة ، وذلك لتمسك الامير محمد بالاستقلال التام للريف من قبل إسبانيا من جهة ، وتمسك الاسبان بالاستقلال الداخلي للريف فقط من جهة أخرى[2].

. موقعة داغيت :

وقعت المعركة يوم 7 جوان 1923 ، هجم فيها الريفيون على خط جبل درسة . ششوان، واستولت على مراكز العدو الأمامية ، ثم أحاطت بمركز ترياس ولكنها لم تنجح ، فتوجهت القوات الريفية إلى مدينة داغيت، وهناك دارت بينهما معركة شديدة تمكن فيها الريفيون من الإطاحة بالجيش الإسباني[3]

[1] ـ علال الفاسي ، المصدر السابق ، ص 128 - 129 .
[2] ـ دشري الصالح ملحس ،المرجع السابق ، ص 52 .
[3] علال الفاسي ، المصدر نفسه ، ص 129 .

. مفاوضات تطوان:

بعد الخسائر المتكررة قرر مجلس الوزراء الإسباني إرسال وفد للتفاوض مع الامير من أجل الصلح، وكان ذلك في جويلية 1923 بتطوان، فأرسل الامير مندوبين عنه، وبعد عدة اجتماعات لم يتم التوصل الى حل، وذلك لتمسك المندوبين بالاستقلال التام وعدم الاعتراف بالحماية الإسبانية، وتشدد الطرف الإسباني في عدم المفاوضة على استقلال الريف وأنه يمكنها فقط، القيام ببعض التعديل الإداري وفي السياسة الاقتصادية ، وفي الوظيفة والرتبة التي يتمتع بها الامير وحكام القبائل[1].

وإثر فشل هذه المفاوضات قامت القوات الريفية بالهجوم على الاسبان في منتصف أوت 1923، ثم دارت معركة بينهما قرب تفارين في 25 أوت استطاع فيها الاسبان فك الحصار على المدينة.

ثانيا: انقلاب بريمو دي ريفيرا primo de rivera [2]

أدت الهزائم المتكررة للقوات الإسبانية، وفشل مخططات الحكومة فيما يخص تجنيد الفيالق العسكرية وهذا راجع للنفقات الباهظة وموقف الرأي العام الإسباني السلبي منها ، فقام الجنرال بريمو دي ريفيرا primo de rivera ، بانقلاب عسكري يوم 16 سبتمبر 1923 ثم

[1] ـ دشري الصالح ملحس ، المرجع السابق ، ص 53 - 54 - 55 .

[2] - **بريمودي ريفيرا :**حكم منذ 13 سبتمبر 1923 - 30 جانفي 1930 ، توفي في باريس في 16 مارس بعد استقالته بسنة، ينظر:أمين الريحاني، المصدر السابق، ج 2، ص 204.

نصب نفسه رئيسا للوزراء ، وأعلن أنه سيقضي على الفساد الداخلي ويمحو العار الذي لحق بإسبانيا في المغرب [1].

ثالثا: مواصلة الحرب:

قامت القوات الريفية في 1924 بالزحف نحو مليلة بقيادة الامير، تمكنت من خرق صفوف العدو والوصول إلى أبواب مليلة ومحاصرة الاسبان ولم يتمكنوا من فك الحصار عليها إلا بعد تكبد خسائر كبيرة، فيما سارت قوات أخرى إلى تطوان الحقت هي الأخرى خسائر كبيرة بالعدو، فحاصروا تزيارة الذي دام إلى غاية ماي.

ثم جرت معارك شديدة في سيدي مسعود ومليلة في ماي 1924، ثم قامت القوات الريفية في 28 جوان بالهجوم على قبيلة الدرسة ومحاصرتها ولم يتم فك الحصار عنها إلا في 7 جويلية، ولم علم الامير بأمر القبائل أرسل أخوه الصغير محمد إليهم والذي رابط في غمارة.

ثم بدأ الهجوم على موقع داغيست من جهة، وهجوم آخر بين تطوان ونهر اللو الذي حدثت قربه معركة شديدة دامت 3 أيام إنتهت بهزيمة الاسبان[2].

[1] - محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ،المرجع السابق، ص 120 - 121.

[2] - دشري الصالح ملحس ، المرجع السابق ،ص 59 - 62 - 63 .

وإثر هذه الأحداث قام الجنرال بريمو دي ريفيرا بالقدوم للمغرب[1]،وقام بعقد اجتماع في تطوان تطرقوا فيه إلى التدابير الواجب إتخذتها في مواصلة الحرب، وتهديد جميع من يساعد القوات الريفية بتدمير قراهم ، وكذلك موضوع الإنسحاب إلى الساحل [2].

فأرسل بريمودي ريفيرا طلب لمفاوضة الامير بشأن الهدنة وانتدب شيفاتا للتفاوض، فوضع الامير شروط وهي:

1 . ان تدفع إسبانيا 20 مليون كتعويض.

2 . أن تسلم إسبانيا للحكومة الريفية 15 طائرة و 100 ألف بندقية و 120 بطارية مدافع.

3 . جلاء إسبانيا من مراكش إلى حدود مليلة وسبتة.

4 . إذا قبلت إسبانيا بالشروط يتم البحث في الصلح ومبادلة الأسرى.

لكن الاسبان رفضوا الشروط وقطعوا المفاوضات، ثم باشروا بالانسحاب من مراكزهم وأثناء ذلك تعرضوا لخسائر كبيرة، وبقي الحال هكذا إلى أن وقفت قبيلة الأخماس الموالية للريسوني في وجههم [3].

[1] ـ كريم خليل ثابت ، المصدر السابق ،ص 56 .
[2] ـ دشري الصالح ملحس ، المرجع السابق، ص 62 .
[3] ـ الحواس المنصوري، المرجع السابق ،ص 83 - 84 .

المبحث الثالث : تشكيل جمهورية الريف

أولا : تأسيس الجمهورية

عمل الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي على تشكيل جمعية وطنية من أعيان ومشايخ القبائل، مهمتها تنظيم الكفاح الوطني و إدارة شؤون البلاد، وقد عقدت هذه الجمعية أول اجتماع لها يوم 19 سبتمبر 1921 في ظهر السلوم في أجادير، وقد خرج هذا المؤتمر بقرار:

- إعلان استقلال البلاد.

- تشكيل حكومة دستورية جمهورية يترأسها محمد بن عبد الكريم الخطابي.

كما قامت الجمعية بوضع دستور يقوم على سلطة الشعب وينص على إنشاء سلطة تشريعية وتنفيذية وعدم الفصل بينهما، كما تكون تحت إشرافها .وقد نص الدستور على:

1 . رئيس الجمهورية يعد رئيسا للمجلس العام (الجمعية الوطنية).

2 . أعضاء المجلس ينفذون قرارات المجلس ويكونون مسؤولين عن ذلك أمام الرئيس[1].

3 . تشكيل حكومة وتعيين وزراء لها.

4 . اختيار علم للجمهورية .

[1] - كريم خليل ثابت ، المصدر السابق ،ص 27- 30

5 . جعل أجدير عاصمة للحكومة ومعسكراً لها.

كما إستحدث الامير أربعة مناصب وهي: مستشار رئيس الجمهورية، وزير الخارجية ،وزير المالية ووزير التجارة أما بقية الأعمال – الداخلية والحربية – فهي من اختصاص رئيس الجمهورية.

وتم اختيار علم لدولة الريف لونه أحمر في وسطه نجمة سداسية خضراء ضمن هلال في رقعة بيضاء (ينظر: الملحق 9)، ووضعت الجمعية كذلك ميثاق قومي كمرجع للشعب في نضاله ،وقد نص الميثاق على[1]:

1 . عدم الاعتراف بأي معاهدة تمس بحقوق المغرب.

2 . جلاء الاسبان عن المنطقة الريفية التي لم تكن في حوزتهم قبل إبرام المعاهدة الإسبانية الفرنسية عام 1912، فلا يبقى لها سوى سبة ومليلة وما يجاورها من الأراضي.

3 . الاعتراف بالاستقلال التام للدولة الريفية[2].

4 . تشكيل حكومة جمهورية دستورية.

5 . دفع تعويضات من قبل الاسبان للريفيين ،عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء الاحتلال وفدية للأسرى الاسبان .

6 . إنشاء علاقة ودية بين كافة الدول بدون تمييز وعقد تحالف تجاري معها[1].

[1] - دشري الصادق ملحس ،المرجع السابق ، ص 32

[2] - عبد العزيز بنعبد الله ،المرجع السابق ، ج 2، ص 105 .

و بعد الاتفاق على الميثاق تم تعيين أعضاء للحكومة ، والمتمثلين في :

- الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي :رئيس الجمهورية.

- محمد بن عبد السلام: مستشار للرئيس ونائبا له .

- عبد السلام الخطابي: وزير المالية .

- محمد أرزقان: وزير الخارجية

- عبد السلام بن الحاج محمد البوعياشي : وزير للدفاع ثم أستبدل بعد ذلك بالسيد أحمد بودرة.

- أحمد بودرة: وزيرا للداخلية ثم أستبدل بعد ذلك بالسيد اليزيد بن الحاج حمو المحامي الورياغلي.

- محمد بن علي بولحيا : وزيراً للعدلية[2].

وكذلك تم تعيين مساعدين لبعض الوزراء في إدارة شؤونها

- محمد بن الصالح: قاضيا للقضاة .

- عمر بن محمد: مديراً للجبايات .

---

[1] ـ الكريم خليل ثابت ، المصدر السابق ، ص28

[2] ـمحمد العربي المساري ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة الى الوطن** ،ط 1 ،المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-المغرب الأقصى؛ بيروت-لبنان ، 2012 ، ص166 - 167 - 168 .

– محمد بوجبار: متصرفاً ومساعداً لوزير المالية.

– علي بن محمد بن فطومة: مديراً عاماً للمدفوعات في الخزينة.

– حدو بن علي المعلم : مفتشا عما للبحرية

– حدو بن زيان : المكلف بالبروتوكول[1].

– أحمد أكرود : مديراً عاماً للأوقاف .

وفيما يخص التنظيم الإداري ، فتم تقسيمه على النحو التالي :

– مناطق إدارية عسكرية يديرها البشوات، مقرها المدينة المهمة في كل منطقة العسكرية.

– وحدات إدارية تدعى المحاكم، يديرها مندوب ويساعده نائب وقوة من الشرطة.

– تعيين زعيم تابع للمندوب الوحدة الإدارية لتنظيم الأمور المدنية للقبائل.

– تعيين مفتشين، يتولون مهمة مراقبة القواد .

– إنشاء محاكم في مراكز الوحدات الإدارية، تكون مقراً للبشوات و المندوبين، وهي مخازن للأسلحة كذلك.

– ربط قادة المناطق الإدارية بوزارة الداخلية.

[1]-محمد حسن الوزاني ، المصدر السابق،ص333-334.

ومن المحاكم التي تم إنشائها : محكمة آين قمرة و محكمة المزمة جنوبي أغادير ...،وقد كان الامير يترأس قادة المناطق الإدارية في اجتماعات شهرية وذلك لتسهيل الاتصال والتنسيق بين مختلف الأجهزة، وقد أدى هذا التنظيم إلى ربط الوحدات الإدارية الصغيرة والكبيرة ببعضها البعض[1].

ثانيا : مؤسسات الجمهورية

. المؤسسات العسكرية:

1. الجيش: وهو من أهم المؤسسات ، قدرت أول نواة للجيش في حدود 300 مقاتل وذلك عند تحرير تل أبران ، وبذلك تمت مناقشة مسألة التجنيد العام في المجلس الأعلى ،وقضى الأمر بتجنيد الرجال من سن 19 الى سن 60.

ومن أجل تنظيم الجيش أمر الامير بوضع ضباط عن كل 15 مقاتل أو 50 مقاتل أو 100 مقاتل ووضع قائداً على 500 مقاتل، كما عمل على الاستفادة من المشايخ والأطفال والنساء لحماية الأماكن الداخلية والخارجية[2]، والمساعدة في تزويد المجاهدين بالمؤن والذخائر[3].

[1] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص152 - 153 .

[2] ـ كريم خليل ثابت، المصدر السابق، ص 31 .

[3] ـ محمد علي داهش، المرجع نفسه، ص 159.

ثم أصدر الامير محمد بعد تأسيسه للجيش، مرسوماً يهدد فيه معاقبة كل من يعص أوامره ويفر من الجندية ، بمصادرة أملاكه وحرمانه من حقوقه[1]، وبذلك تم تقسيم الجيش إلى:

أ . الحرس الأميري: كان عددهم 150 رجلا، مهمتهم حراسة الامير ،ويدخل ضمن هذا القسم الخيالة وهم المكلفون بحراسة الامير في ترحاله، ويتم تمييزهم من خلال العمامة الزرقاء[2] .

ب . المشاة: يتشكلون من القوات النظامية بلغ عددهم من 6 الى 10 آلاف مقاتل، مقسمين الى مجموعات و على كل مجموعة ظابط، ويوجد من بينهم الرشاشين ويمكن تمييزهم بالعمامة السوداء أو الخضراء حسب رتبهم، أما القادة فلهم شارات تميزهم وتتمثل في الخطوط الحمراء على العمامة، أما القوات المتطوعة وهي التي تشكل العدد الاكبر فكانت تستدعى عند الحاجة.

ج . المدفعية: وهي فرقة استحدثت عند الحصول على غنائم من المدافع في معركة أنوال، وقد تميز هذا الصنف بالمهارة حيث أنهم تدربوا على يد بعض الظباط الأجانب[3].

وقد كان الامير يقدم الأوسمة إلى الجنود الذين قدموا خدمات متميزة كوسام الشرف والعسكرية والحرب، كما اعتمد على عدة أساليب في معاركه وهي حرب العصابات وأسلوب المناوبة في القتال ومهاجمة المراكز المنفردة [4].

[1] ـ كريم خليل ثابت، المصدر السابق، ص 31 .
[2] ـ محمد علي داهش، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**،المرجع السابق، ص 159 .
[3] ـ الحواس المنصوري ، المرجع السابق، ص 65 - 66 .
[4] ـ محمد علي داهش، المرجع نفسه، ص 161 - 162 .

أما بخصوص السلاح فقد اعتمد في بادئ الأمر على نوع قديم يسمى " بوحفرة "، وفيما بعد انتشر نوعان من الأسلحة هما "بوشفار والموزر" ويدعى بالخماسية لاحتوائه على 5 إطلاقات[1] وكذلك استعملوا سلاح ألماني "ماوزر " ورشاشات وامتلكوا أيضا مدفعيات.

وقد تحصلوا على معظم الأسلحة بسبب سياسة الاسبان لخلق الفوضى ومن المرتزقة، كما قاموا بصنع قنابل محلية من قذائف الطائرات التي لم تنفجر .

كما أنشا الامير مصلحة استعلامات لمعرفة تحركات العدو ومعامل لإصلاح السلاح فتم جمع العاملين في حرفة الحديد والخشب للاستفادة منهم وقد بلغ عددهم 26 عاملا، إضافة لوجود عاملين يجيدون إصلاح الأسلحة في المراكز[2].

وتم إنشاء مخازن سرية للأسلحة بمساعدة الأسرى الاسبان داخل الأرض في كل من:

المخزن المركزي في أوغار و مخزن بوهم ببني ورياغل ، وكذلك مخزن في قرية بوصالح وهو خاص بالرشاشات, وكذلك في ظهر السلوم، ومستودعات في المحاكم تابعة للمراكز الحربية[3].

[1] ـ محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ، ص 130 .
[2] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** المراجع السابق، ص 165 - 166 - 167 .
[3] ـ الحواس المنصوري ، المرجع السابق ، ص 59

2 . قوات الأمن الداخلي : وهي نوعان:

- **قوات الشرطة:** توزع على المناطق، وهي تساعد القائد أو الباشا لتوطيد الأمن.

- **قوات أمن سرية:** مهمته المحافظة على الأمن وإيصال المعلومات، عن كل من يعمل ضد البلاد، وقد تكونت من 5 رجال و 5 نساء، ومن مهامهم منع الأفراد من حمل السلاح لأغراض شخصية، منع الاعتداء على أوربي أو قتل أسير، إعدام كل من يعمل ضد البلاد.

- **المؤسسات المدنية:**

1 . المالية: حاولت الحكومة الريفية إصدار عملة خاصة بها عن طريق إنشاء تنظيم مصرفي يدعى "البنك الريفي"، وإصدار أوراق نقدية خضراء (ينظر: الملحق 9) تطبع في بريطانيا ويكون مقر البنك في أجدير وكان ذلك عام 1924، إلا أن الظروف الحربية حالت دون ذلك، وقد تم تنظيم المالية على النحو التالي[1]:

أ – الموارد الداخلية :

- **الزكاة:** وكانت تدفع نقدا أو على شكل موارد زراعية، ويتم إلزام الفلاحين بزراعة أراضيهم أو يتم سحبها منهم، وذلك لضمان زراعتها كما قام وزير المالية بتعيين الأمناء لجمع الزكاة ووضع مفتشين عليهم وقد قدر مدخولها ب 75 ألف بيزيتا [2].

[1] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، 169 .

[2] ـ الحواس المنصوري ، المرجع السابق ، ص67 .

- **الضرائب:**

*الضريبة: يدفعها الجميع باستثناء الفقراء وجرحى الحرب.

*التيجان: ضريبة تفرض على الثروات.

*الغرامات: وهي تفرض على الجماعات الخارجية، كما حدث لقبيلة بني زروال حينما تمردت عام 1925 ، ففرض عليها مبلغ 500 ألف بيزيتا .

ب - الموارد الخارجية: وقد شكلت مبلغاً ضخماً للخزينة، وتمثلت في:

- **فداء الأسرى:** استطاع الامير الحصول في عام 1923 على 4 ملايين بيزيتا فداء للأسرى الاسبان في معركة أنوال، وفدية من الجنود المحاصرون في مراكزهم عام 1924.

- **الرسوم الجمركية:** وهي تفرض على السلع الداخلة والخارجة من مدينة فاس والجزائر، وقد سميت بمداخيل الديوانة وقدرت ب 5 آلاف بيزيتا يوميا وكانت تحفظ في الخزينة العامة للمال في كمون، وقد توقفت في عام 1924 [1].

2. التعليم: اهتم الحكومة بالتعليم فعمد على إنشاء 3 مدارس ولم تقتصر على التعليم الديني فقط بل شملت مناهج حديثة (كالرياضيات والعلوم والقواعد العسكرية العامة بالإضافة للأناشيد الوطنية)، كان الامير يقوم بالإشراف عليها وإدارتها وهي :

[1] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، 172- 173 -174 - 175 .

– مدرسة أجدير: كان المسؤول عن إدارتها الفقيه محمد بن الحاج حدو، أحد علماء بني ورياغل .

– مدرسة زاوية أدوز بقبيلة بقيوة: ويتم إدارتها من قبل الفقيه محمد شبال أحد علماء غمارة.

– معهد ديني : أنشئ في شفشاون ويديره الفقيه العمرتي.

وقد تم تخصيص راتب شهري للمدير قدر بـ 100 بيزيتا [1].

3 . القضاء: تم إنشاء محكمة للفصل في القضايا المدنية والجنائية، وكان الامير بنفسه يمارس القضاء بين السكان معتمدا على الشريعة الإسلامية، ثم تم تشكيل وزارة للعدل أوكلت مهامها للفقيه محمد بن علي بولحيا ومجلس مركزي للقضاء يتكون من 15 مستشاراً.

ثم عين قاضي للقضاة في كل وحدة ادارية وقاضي او عدة قضاة لكل قبيلة ، وذلك لتحقيق قانون موحد[2].

4 . الصحة: حاول الامير حل هذا المشكل من خلال بعث الرسائل للهلال الأحمر و الشرق من أجل المساعدة لكن دون جدوى[3].

---

[1] ـ رابحة محمد خيضر، **التنظيم الاجتماعي في فكر محمد بن عبد الكريم الخطابي، المجلة العربية للعلوم السياسية،** [د ـ ن]، العراق ،[د ـ ت]،ص 190- 194 - 195 .

[2] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص 177 - 178.

[3] ـ دشري الصالح ملحس، المرجع السابق، ص 42.

وفي سنة 1923 قام بالاستعانة بطبيب وطبيبة فرنسيين وطبيب مغاربي من فاس يدعى المحبوب، وفي سنة 1925 قام الصليب الاحمر بإرسال بعثة فرنسية تحت إشراف الطبيب "كود" لعلاج المرضى الفرنسيين وقد قامت أيضا بعلاج المرضى الريفيين.

فطلب الامير من كود التخطيط لإنشاء مشفى في أجدير، لكن الهجوم عليها أفشل مخططه وبقي الحال هكذا الى غاية سقوط الجمهورية[1].

5 . المواصلات: اهتمت الحكومة بالمواصلات لأهميتها في العمليات العسكرية، ولتسهيل التنقل وربط المراكز الإدارية بالعاصمة، فقامت بإصلاح الطرق[2]، وأسست مصلحة بريدية في أجدير لنقل المعلومات السرية الخاصة بالقيادة، ثم تم الاعتماد على شبكات الهاتف التي تم إنشائها عام 1923، حيث تم تنظيم فرقة فدائية تقوم لتوفير الأسلاك الهاتفية من المراكز الإسبانية وتم إرسال أشخاص لشراء هذه الأسلاك من وجدة وطنجة، وقد إستعانوا بالأسرى الاسبان و الإنجليز لبناء الشبكة الهاتفية[3].

[1] ـ محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع السابق، 180 - 182

[2] ـ الحواس المنصوري ، المرجع السابق ، ص 71 .

[3] ـ محمد علي، داهش ، المرجع نفسه ، ص 183 - 184 .

الفصل الثالث

التدخل الفرنسي في منطقة الريف

المبحث الأول: الحرب الريفية الفرنسية.

المبحث الثاني :التحالف الفرنسي الإسباني.

المبحث الثالث: نهاية الثورة الريفية.

المبحث الأول: الحرب الريفية الفرنسية

. أولا: بداية المواجهة

حاول الامير الخطابي مجاملة فرنسا كي لا تنظم إلى إسبانيا لمواجهته حتى يطرد الاسبان من المنطقة، أما فرنسا فكانت تنظر إلى الخطابي بتحفظ، فحاول المارشال ليوتي ربط علاقة ودية معه ، وفى نفس الوقت كان يتعامل بحذر اتجاه قيام الحكومة الريفية[1].

وقد حاولت فى أفريل 1924 توسيع نطاق احتلالها لتشمل الخطوط التي اتفق عليها في المعاهدة وذلك بحجة الدفاع عنها، حيث كانوا يرون أن منطقتهم تنتهي شمالي الورغة، والقبائل النازلة فى تلك الجهات تكون خاضعة لحكمها، لكن الامير كان يرى عكس ذلك حيث وأنه لا يعترف بالاتفاق الفرنسي الإسباني[2].

فبدأ بذلك الصدام بين فرنسا والريف في شمال المغرب عام 1924، كانت فرنسا حينها قد احتلت إقليم وزان وسيطروا على ممر تازة، ثم بدأت بتوسيع منطقة نفوذها في ماي 1924 في نهر الورغة ، ثم تقدمت شمالا وهناك اصطدمت بالقوات الريفية التي ألحقت بها الهزيمة[3].

فعمل الريفيون فى هذه الفترة على إنشاء خط دفاعي على حدود المنطقة الفرنسية بعد قيام فرنسا بدعاية لإثارة القبائل فى المنطقة الفرنسية الإسبانية ضد الامير.

ثم قام الامير فى نهاية 1924 بالزحف نحو الحدود الفرنسية ، فأرسل ليوتي فى 23 نوفمبر 1924 برقية للحكومة الفرنسية، يخبرهم عن التمرد الذي حدث فى الحدود الإسبانية

---

[1] – علال الفاسي ،المصدر السابق، ص 133

[2] – كريم خليل ثابت ، المصدر السابق ، ص 62

[3] – جلال يحي وآخرون ، المرجع السابق، ج 3، ص 984

الفرنسية ، وأرسل برقية أخرى فى 11 ديسمبر يخبرهم عن نية الأمير مهاجمة المنطقة الفرنسية[1].

فاندلعت الحرب الريفية الفرنسية فى 13 أفريل 1925، وقد كانت قبيلة بني زروال هي السبب المباشر في هذا الصدام [2] حيث أن القوات الريفية قامت بحملة إستهدفت زاوية أمجوط بقبيلة بني زروال ، وفى أقل من 3 أشهر أصبحت المنطقة الفرنسية مهددة بالخطر حيث بدأت القبائل الخاضعة لها تدعم الامير[3].

ثم تقدمت نحو ضفتي نهر ورغة وواصلوت تقدمها نحو فاس واستطاعت حينها إسقاط معظم المراكز الفرنسية على ضفتي النهر[4] كانت بداية ماي 1925 بداية حرب شديدة بين الطرفين، توالت فيها الهزائم الفرنسية الواحدة تلوى الأخرى[5].

وفى منتصف الشهر نفسه اقترح ليوتي عقد اتفاق مع إسبانيا للقيام بهجوم مشترك، وأرسل فى نفس الوقت مبعوث للتفاوض مع الأمير[6] ، وقد طلبت القيادة الفرنسية فى هذه الفترة تعزيزات جديدة وصلت في نهاية ماي ، ورغم ذلك لم يستطيعوا الانتصار على الريفيين الذين أخذو يهددون تازة، وإثر هذا الوضع وصل رئيس الحكومة بانيلفي فى 5 جوان 1925 لتقصي الحالة الحربية للقوات الفرنسية، وصرح بضرورة القضاء على ثورة

---

[1] – روم لاندرو، المصدر السابق، ج 1 ، ص 141 . 142 ، تهميش رقم 8 ،ص 142 .

[2] – محمد خرشيش ، **المقاومة المغربية** ، سلسلة شراع ، العدد 22 ،[د– ن]، [د– م]، 1997 ، ص 10 . 14 . 20.

[3] – جورج سليمان، **المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912 – 1956**، ترجمة: محمد المؤيد، ط1، مجلة الأمل . تاريخ . ثقافة . مجتمع ، [د–م] 2014 ،ص 40 .

[4] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق،ص 209 .

[5] – علال الفاسي ، المصدر السابق ، ص 134 .

[6] – روم لاندرو، المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 145 .

الريف، وفي 26 جوان[1] قام الأمير بقطع المواصلات بين فاس وتازة [2]، وبقى الوضع هكذا إلى غاية 6 جويلية ، حيث قامت معركة شديدة دامت 3 أشهر أدت الى هز الرأي العام الفرنسي وأجبرت فرنساعلى تغيير قياداتها، أما الريفيون فقد غنموا خلالها أعداداً كبيرة من المدافع والرشاشات والبنادق والقنابل اليدوية ومعدات طبية وأسروا العديد من الفرنسيين.

. **ثانيا: مفاوضة الصلح**

عملت القيادة الريفية على إحلال السلام والعودة الى سياسة المفاوضات، فأرسل الأمير في جوان 1925 رسالة الى مجلس النواب الفرنسي أعلن فيها عن رغبته فى التفاهم معهم، وأن السبيل لذلك هو اعتراف فرنسا باستقلال الريف، وأنه كان يدافع عن حرية بلاده.

لكن هذا الصلح لم يكن يعني إيقاف القتال حيث أنه استمر إلى أواخر جويلية ، فقرر إنشاء خط دفاعي من ناحية وزان إلى ناحية مطالسة وبني بو يحيى، ثم قرر تحرير المدن الخاضعة لفرنسا والهجوم على المراكز القريبة من طنجة، حيث استطاع الاستيلاء على 4 مراكز للاحتلال خلال أسبوع وبقي الحال هكذا إلى غاية التحالف الفرنسي الإسباني[3].

---

[1] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص 209 – 210 .

[2] – دشري الصالح ملحس ، المرجع السابق ، ص 76 .

3 – محمد علي داهش ، المرجع نفسه، ص 210 . 211 . 212

المبحث الثاني: التحالف الفرنسي الإسباني

. أولا: اتفاقيات التحالف

إن الهزائم التي لحقت بفرنسا جعلتها تدرك خطورة الوضع، مما دفعها إلى القيام بالمبادرة في عقد تحالف مع إسبانيا [1]،وبذلك أوفدت "ملفي" وزير الداخلية الأسبق إلى مدريد ليفاوض الاسبان في شروط الاتفاق [2] ، فكان الاسبان أنذاك مستعدون لقبول فكرة التعاون ، فكلاهما شعرا بضرورة توحيد قواهم[3].

بدأت هذه المفاوضات بزيارات بعض الشخصيات السياسية الفرنسية لمدريد [4]، فتم عقد الاتفاق بين الدولتين من أجل التعاون الفعلي بينهما لمواجهة القوات الريفية[5] في 17 جوان 1925 و استمر في عمله إلى غاية 25 جويلية ، وقد نص على[6] :

1 . مراقبة شواطئ بلاد الريف والطرق البرية المؤدية إليها وتعزيزها ، خاصة منطقة طنجة لمنع تهريب الأسلحة .

2 . النظر في مسألة طنجة ، فانتهزت إسبانيا الفرصة من أجل طلب أن يتم منحها حق إدارة شؤون طنجة، فأرسلت مذكرة لإنجلترا من أجل ذلك ، لكن إنجلترا رفضت طلبها.

3 . نوقش فيه التعاون الفرنسي الإسباني ضد ثورة الريف[7].

---

[1] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع السابق، ص 213 .

[2] – كريم خليل ثابت ، المصدر السابق ، ص 121 .

[3] – محمد علي داهش، المرجع نفسه، ص 213 .

[4] – جلال يحي وآخرون ، المرجع السابق ، ج 3، ص 1000 .

[5] – كريم خليل ثابت ، المصدر نفسه ،ص 122 .

[6] –جلال يحي وآخرون ، المرجع نفسه، ج3، ص 1000 .

[7] – كريم خليل ثابت ، المصدر نفسه، ص 123 . 124 .

وبعد هذا الاتفاق تم توقيع اتفاقية خاصة في 24 جوان، تقضي بوضع رقابة بحرية مشتركة على السواحل المغربية التي تشمل المنطقة الخاضعة للنفوذ الفرنسي، وتم السماح للسفن الحربية الفرنسية بالالتجاء إلى بعض الموانئ الخاضعة لإسبانيا لتتمون منها[1] ، وفي المقابل يمكن للسفن الحربية الإسبانية الالتجاء للموانئ الجزائرية الخاضعة لفرنسا.

وبعد يومين من توقيع الاتفاق تم إبلاغ الدول الأوربية به، وقد تلى هذا التوقيع اتفاقا جديدا مكملا له ، نص على منع تهريب الأسلحة والعتاد للريف عن طريق البر[2].

وعقدوا اتفاقاً آخر في 21 جويلية لمراقبة التهريب في منطقة طنجة الدولية، فطلبت إسبانيا أن يتم منحها حق تعقب الثوار إلى داخل المنطقة، وشاركت بريطانيا في عملية مراقبة السواحل الدولية مما أدى إلى تضييق الخناق على قوات الأمير، لكن هذا الحصار لم يقضي على المقاومة الريفية .

فتم عقد اتفاق آخر يسمح لطائرات كل منهما بالطيران فوق منطقة نفوذ الأخرى، من أجل تعقب التشكيلات الريفية ما وراء الحدود ، وقد تم الاجتماع في أواخر جويلية ، وقد تم إثارة مسألة الحدود مرة أخرى في هذا المؤتمر ، فتم حل المشكل بوضع خط مؤقت إلى أن يتم الاحتلال الفعلي للمنطقة التي يمر فيها الخط .

. ثانيا : مفاوضات الصلح

أثناء حدوث المفاوضات الفرنسية الإسبانية في جوان، جرت محادثات بين إسبانيا والمقاومة الريفية[3]، قامت حكومة مدريد بإرسال السنيور "إيشيفاريطا" [1] للتفاوض مع الأمير

---

[1] – جلال يحي وآخرون ، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 1000 .

[2] – محمد علي داهش ، **محمد عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ،المرجع السابق، ص 213 . 214 .

[3] – جلال يحي وآخرون ، المرجع نفسه، ج 3، ص 1001 . 1002 . 1004 .

في خليج الحسيمة في 20 جوان [2]،حيث قام هذا الأخير بزيارات متعددة إلى أجدير للتفاوض مع الأمير ومستشاريه إلا أن هذه المحادثات توقفت بعد رفض الريفيين المقترحات المقدمة من قبل المبعوث الإسباني [3].

كما قامت فرنسا بالسماح للمفتش العام لمنطقة تاوزيرت "جابريللي" ، بقبول دعوة الأمير لزيارة أجدير، وقد كان هدفها من ذلك معرفة الأوضاع العامة في دولة الريف، فأمرته بأن يتحاشى الحديث عن كل ما من شأنه أن يؤدي للصلح [4].

وفي 11 جويلية قامت الدولتان المتحالفتان بعقد اتفاق آخر تتعهدان فيه بعدم عقد صلح منفرد مع الأمير[5]، كما تم وضع شروط الصلح التي سيتم عرضها على الأمير، والتي لا يمكن القبول بأي صلح بدونها[6]، وقد تم التصريح بها من قبل "المسيو بانلفه" رئيس الوزراء الفرنسي في 3 أكتوبر 1925، تم تلخيصها في[7]:

1 . قبول الاحتلال الإسباني لقطاع معين قبولا صريحا.

2 . تبادل الأسرى.

3 . إصدار عفو عام عن الأهالي.

4 . تحديد قوة من البوليس للحفاظ على الأمن في القبائل.

---

[1] – محمد خرشيش ، المرجع السابق ، ص 30

[2] – جلال يحي وآخرون ، المرجع السابق، ج 2، ص1004

[3] – محمد خرشيش ، المرجع نفسه، ص30

[4] – جلال يحي وآخرون ، المرجع نفسه، ص1003

[5] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع السابق، ص214 .

[6] – جلال يحي و آخرون، المرجع نفسه ، ج 3، ص 1002

[7] – كريم خليل ثابت، المصدر السابق ، ص 124.

5 . الحرية التجارة في المنطقة وفي المعاهدات الدولية .

6 . حظر المتاجرة بالأسلحة في المنطقة .

وبعد التصريح بالشروط ،تم تعيين مندوبين لعرضها على الأمير، حيث تم إعلامه بأن باستطاعته الحصول على نسخة من الشروط، من قبل مندوبي الدولتان في مليلة، وأن الحكومتان ستزودهما بنسخ منها في 20 جويلية ، وأنهما سيمكثان فيها من 24 جويلية إلى 14 أوت، لكن الأمير لم يقم بالاتصال بهم بل قام بالاتصال بالمندوبين في طنجة للمطالبة بالاعتراف باستقلال الريف [1].

[1] – جلال يحي وآخرون ،المرجع السابق ، ج 3، ص 1005 . 1006

المبحث الثالث: نهاية الثورة الريفية

أولا: الهجوم المشترك على الريف

بعد قيام الدولتان بمجموعة الاتفاقيات قامت فرنسا بحشد جيوشها وتقسيمهم إلى:

1- **مجموعة تازة:** والتي تكونت من 3 فيالق، أحد هذه الفيالق يرابط بين تازة على وادي كرت أمام جبل الحبيب، مهمته الربط مع الجيش الإسباني ناحية أجدير أما الفيلق الثاني المكون من المغاربة رابط في المرتفعات من جبل أزرو إلى بورد، أما الفيلق الأخير أخذ موقع التلال الغربية لقبيلة بني مسارة.

2- **مجموعة فاس:** وكانت مهمة هذه المجموعة إقتحام بلاد بني زروال التي إشتبكت معها ومع قبائل بني ورياغل، واستولت على تماسينت يوم 16 ماي 1926.

3- **الجيش المرابط حول وزان،** وكنت مهمته محددة بالقرب من المنطقة الدولية .

كما قامت إسبانيا بحشد جيوشها هي الأخرى في جنوب أجدير وشماله[1].وعند إدراك الأمير لمخططات الدولتان للهجوم ، عقد مؤتمر في أجدير لمناقشة الخطط التي سيتم اتخاذها لمواجهة العدوان المشترك ، وقد تضمن وضع قواعد عسكرية جديدة ، فتم تقسيم الميدان إلى قسمين :

1 . **الميدان الشرقي:** يضم القطاع الإسباني الشرقي في السواحل الى جزيرة باديس ويمتد من سيدي علي بن داود في الشرق والجنوب إلى منطقة تازة ،وقد تولى الأمير قيادته بنفسه.

[1] – عبد الكريم الفيلالي ، المرجع السابق، ج 8، ص 186 . 188 .

2 . **الميدان الغربي:** ويضم القطاع الإسباني الغربي من من غمارة . تطوان وضواحي طنجة ويمتد إلى الجنوب الغربي من صنهاجة إلى الميدان ويتولاه أمحمد شقيق الأمير[1].

فباشرت كل من فرنسا وإسبانيا بتنفيذ خطتهما في أوت 1925 للقضاء على جمهورية الريف من عدة جبهات[2]، فبدأت إسبانيا بالهجوم من الشمال وذلك بإنزال جيوشها في الحسيمة للهجوم على أجدير، فيما قام الجيش الفرنسي بالهجوم من الجنوب[3].

وقررت كذلك فرنسا الهجوم من الجبهة الغربية في شمال وزان، في حين تقوم إسبانيا بالهجوم من القصر الكبير من الشرق، فبدأت الجيوش الفرنسية والإسبانية في 9 سبتمبر 1925 بحملاتهما ضد الريف[4] بجيش قدر ب 280 ألف جندي في حين قدرت القوات الريفية ب 60 ألف مقاتل [5]، وبذلك بدأت البوارج الإسبانية بالهجوم على أجدير لكنهم أخفقوا في اختراقها، فانسحبوا إلى ناحية تمسامان ،في حين بدأ الجيش الفرنسي بالهجوم من منطقة الكيفان وإثر انشغال الريفيين بصد القوات الفرنسية من الجنوب، تمكن الاسبان في بداية أكتوبر من احتلال أجدير[6] ، فاضطر الأمير إلى نقل مقره إلى تاجريست[7].

---

[1] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص 216 . 217 .

[2] – محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ،ص 173 .

[3] – جلال يحي وآخرون ، المرجع السابق، ج3 ،ص 1007 .

[4] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع نفسه، ص217 . 218 .

[5] – جلال يحي و آخرون ، المرجع نفسه،ج 3، ص 1013

[6] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع نفسه، ص 218 .

[7] – جلال يحي و آخرون ،المرجع نفسه، ج 3، ص 1010

وإثر سقوط العاصمة أجدير، باشرت الطائرات الإسبانية بإلقاء مناشير تتضمن إعطاء مهلة 3 أيام لاستسلام الثوار كما أعلنت أنه سيتم العفو عن كل من سيلقي سلاحه ، لكن محاولتها باءت بالفشل (ينظر: للملحق 10).

كما دفع بالأمير إلى اتخاذ موقف الدفاع في جهة أجدير . وزان ، ثم شرع بالهجوم على الاسبان في تطوان وعلى فرنسا في الكيفان ، تمكن خلالها من إيقاف هجمات العدو حتى شهر نوفمبر، وبذلك أصبحت قوات العدو غير قادرة على القيام بأي تحركات[1] ، فأخذت موقف الدفاع طيلة الشتاء حتى ربيع 1926[2]، حين باشرت الجيوش تحت قيادة بيتان بالزحف من الشرق والغرب ومن الجنوب والشمال[3] .

. مفاوضات الصلح :

أعلن الأمير في بداية ربيع 1926 موافقته على التفاوض ، فاستغلت الحكومتان الفرنسية و الإسبانية مبادرته ، لفرض شروطهما عليه وقد تضمنت ما يلي :

1 . الموافقة على الحكم الذاتي تحت السيادة الروحية للسلطان، التي تشمل قبائل نهر الورغة وجبالة وقبائل الريف، وتكون تطوان عاصمة الحكم الذاتي .

2 . ترك الباب مفتوح للتجارة والتعريفات الجمركية المقررة في المغرب.

3 . إنشاء قوة من الشرطة لحماية الأمن في البلاد .

4 . عدم دخول الريف في أية معاهدة مع الدول الأجنبية.

---

[1] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص 221 .

[2] – محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ص 173

[3] – شوقي أبو خليل ، المرجع السابق ، ص 196 . 197

و أثناء هذه المفاوضات سقطت حكومة بانليفي وخلفته حكومة بريان Briand وزير خارجيته الذي أصر على سحق قوات الريف وتنكر للاتفاق[1] مما اضطر المقيم العام الفرنسي "ستيج" الذي خلف ليوتي، إلى طلب فتح المفاوضات مع الأمير وهدد باستقالته في حالة رفض طلبه .

ثانيا : مؤتمر وجدة

إثر إصرار المقيم "ستيج" تم الاتفاق على عقد الصلح في وجدة ، وبذلك تم عقد الاتفاق بين الأطراف الثلاثة ، في 8 أفريل 1926 ، الذي تم افتتاحه في معسكر "بريو" [2]وقد كان هدف المؤتمر تفكيك الوحدة الريفية وزرع الشقاق بين قادتها من جهة ووضع العراقيل أمام مفاوضات الصلح، من خلال دعوة بعض زعماء القبائل من أجل إغرائهم والتفاهم معهم، حيث سلم الجنرال "سيمون" شروط الصلح لمحمد أرزقان ليقدمها إلى الامير وقد نصت على[3]:

1 . منح الريف استقلال إداري مع بعض الامتيازات الادارية .

2 . اعتراف القبائل بسلطة سلطان المغرب.

3 . نزع السلاح من الريفيين وتجريدهم من المدافع والبنادق والذخيرة [4].

4 . ترحيل الامير عن الريف.

---

[1] – محمد علي داهش ، **الامير عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص222 .

[2] – محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ص 174 . 175 .

[3] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، المرجع نفسه، ص 223 – 224 .

[4] – عفاف كلاش ، الحركة الوطنية في المغرب الأقصى 1912 . 1956 ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر ، 2012 . 2013 ، ص14 .

5 . اطلاق سراح جميع الأسرى الاسبان والفرنسيين .

6 . احتلال بعض النقاط الاستراتيجية[1].

إثر هذه الشروط قام الامير بالرد عليهم في مذكرة جاء فيها :

1 . لا جدال في اعترافهم بسلطة السلطان ، وهذه المسألة لم تخطر على بالهم حتى يتم عرضها للمناقشة.

2 . بأن ليس لديهم مانع في تبادل الاسرى، فهو يتفق مع مبادئهم .

3 . أما بخصوص خروجه من الريف مع شقيقه ،فسيتم تنفيذه إذا تم إعطاء ضمان للإبقاء على استقلال دولة الريف.

4 . وبخصوص نزع السلاح واحتلال المناطق الاستراتيجية ، فرفضها إلى أن يحصل على ضمانات جدية.

وقد استمرت المباحثات عدة أيام، اقترحت فيها كل من إسبانيا وفرنسا إطلاق سراح الأسرى ثم المباشرة بالتفاوض على الشروط الأخرى وهذا ما كان يرفضه الوفد الريفي وبذلك تم إعطاء الوفد الريفي مهلة 3 أيام للموافقة على الأمر وإلا سيتم استئناف الحرب ، وبذلك تم القيام بالهجوم في مطلع ماي 1926 ،ثم قرروا من جديد رغبتهما في تمديد أجل الهدنة لغاية 7 ماي لمعرفة الرد الريفي ،أو سيتم القيام بهجوم عام .

وإثر ذلك قامت فرنسا بالهجوم بقوات قدرت بأكثر من 425 ألف في حين لم يتجاوز عدد الريفيين بضعة آلاف مقاتل، حشدت خلالها 3 حملات عسكرية ضخمة ضد الريف

[1] – محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ، ص 175

سيطرت فيها على حصن تارجيست في 23 ماي 1926 ،فاضطر الامير بعد 3 أيام للاستسلام [1].

ثالثا : استسلام الأمير

قرر الامير الاستسلام لفرنسا وذلك بعد هزيمته ، فأرسلت هذه الأخيرة رسالة الاتفاق بصحبة 3 من الظباط والجنود ، والتي تضمنت أن يسلم الامير نفسه حسب اختياره وأن يصدر الأمر بإطلاق سراح الأسرى ، وكذلك المحافظة على أرواحهم مقابل تقديم وعد باحترام سلامة أسرته ومن يريد الالتحاق به ، فأرسل الامير القائد حدو للتفاوض حول تسليم الأسرى وحراستهم [2].

وتوجه الامير في 27 ماي 1926 إلى ناحية تاجريست[3] وفي يوم 29 ماي توجه إلى تازة [4] ثم تم نفيه إلى جزيرة رينيون في شرق المحيط الهندي وبقي فيها لمدة 10 سنوات [5]، ثم فر إلى القاهرة عام 1947 [6] وبقي هناك إلى أن توفي يوم 6 فيفري 1963 [7].

وإثر هزيمته قامت كل من فرنسا وإسبانيا بعقد مؤتمر في باريس بين 14 جوان و 10 جويلية 1926 من أجل التخلص من تأثيرات الثورة، فتم الاتفاق في 13 جويلية على:

– تحديد خط الحدود بين إسبانيا وفرنسا في المغرب ،على أساس الاتفاق السابق .

---

[1] – محمد علي داهش ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، المرجع السابق، ص224 . 225 . 226 .

[2] – عبد الكريم الفيلالي ، المرجع السابق، ج 8، ص 198 .

[3] – الطيب بوتباقالت، **عبد الكريم الخطابي : حرب الريف و الرأي العام** ، سلسلة شراع، العدد 14، [د– ن] ، [د–ت]، 1997 ، ص 110.

[4] – عبد الكريم فيلالي ، المرجع نفسه، ج 2، ص 190.

[5] – شوقي أبو خليل ، المرجع السابق ، ص 197.

[6] – عبد الكريم الفيلالي ، المرجع نفسه، ج8 ، ص 190.

[7] – الطيب بوتباقالت ، المرجع نفسه ، ص 115 .

- ضرورة المحافظة على التعاون بينهما في ميدان الرقابة في سواحل المغرب .
- التعاون الحربي والإداري على الاراضي الواقعة على الحدود[1].

[1] – عبد الكريم الفيلالي ، المرجع السابق، ج8، ص 190 . 191 .

خاتمة

يمكننا أن نستخلص في نهاية البحث مجموعة من النقاط :

– اعتماد فرنسا على إستراتيجية محكمة في المغرب الأقصى لم تكن قد اعتمدت عليها في باقي مستعمراتها، و المتمثلة في سلسلة الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأوروبية، كما نجد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي كان قد اقترح عقده السلطان عبد العزيز أملا في الحفاظ على سيادة واستقلال بلاده، جاء هو الآخر في صالح فرنسا وإسبانيا وسهل عليهما عملية فرض الحماية عام 1912 إضافة إلى أزمة أغادير عام 1911 التي مكنة فرنسا من إزالة آخر حاز أمام مطامعها الإستعمارية .

– إدراك المغاربة لحقيقة المساعي الأجنبية منذ 1902 وأن الحماية التي تدعي فرنسا من خلالها الحفاظ على الأمن والإستقرار وحماية البلاد ما هي إلا شكل من أشكال الإحتلال غير المباشر، فمنذ ذلك الحين بدأ "الشريف محمد الريسوني"مقاومته ضد الإحتلال من خلال عمليات الإختطاف.

– وبذلك بقيت المقاومة في شكلها غير المنظم الى غاية 1921 حين ظهرت شخصية "محمد بن عبد الكريم الخطابي" كانت بذلك تاريخ بداية المقاومة الفعلية في الريف. وهذا ما دفع فرنسا الى التدخل في الريف وذلك لتخوفها مما ستؤول إليه المنطقة إذا تمكن الخطابي من هزيمة الاسبان وطردهم، لكن رغم ذلك لم تستطع القضاء على مقاومته، فأدركت ضرورة التعاون مع إسبانيا من أجل القضاء عليه ومما ساعدها في القضاء على المقاومة ودفعه إلى الاستسلام في 27 ماي 1926 إنشغاله بحركات التمرد في قبائل بني مصباح وأنجارا ، وكذلك تشتت قواته في الشمال والجنوب إضافة إلى عدم تكافؤ القوى.

الملاحق

الملحق رقم 1 :

الاتفاقية الفرنسية البريطانية (8 أفريل 1904)

المادة الأولى — تصرح حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأنه ليس لديها أية نية لتغيير الوضع السياسى الحالى فى مصر .

كما تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها بأنها لن تعوق عمل بريطانيا فى مصر ، فلا تطالبها بتحديد فترة معينة لإنهاء الإحتلال البريطانى لأراضيها ، كما لا تطالبها بأى إجراء آخر فى هذا الشأن .

وأنها توافق على مسودة المرسوم الخديوى الملحق بهذه الإتفاقية والذى يحتوى على الضمانات الضرورية لحماية مصالح حملة الأسهم المصريين ، وبشرط عدم إدخال تعديلات على المرسوم بعد إصداره مهما تكن دون موافقة الدول الموقعة على اتفاقية لندن سنة ١٨٨٥ .

وكذلك تم الإتفاق على أن يحتفظ لخبير فرنسى بمنصب المدير العام لمصلحة الآثار المصرية كما كان الحال فى الماضى .

كذلك تستمر المدارس الفرنسية فى مصر تتمتع بما كان لها من حرية العمل فى الماضى .

المادة الثانية — تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية بأنه ليس لديها أية نية لتغيير الوضع السياسى فى (المغرب) .

كما تصرح حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأنها تعترف بحق فرنسا — بصفتها دولة تمتد ممتلكاتها إلى مسافة طويلة ملاصقة لحدود

للمغرب — فى المحافظة على النظام بهذا البلد وتقديم المعونة اللازمة فيما يحتاج اليه من اصلاحات إداريةواقتصادية ومالية وعسكرية .

وتعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لن تعوق عمل فرنسا فى هذا السبيل بشرط ألا يمس هذا العمل الحقوق التى تتمتع بها بريطانيا فى المغرب طبقاً لنصوص المعاهدات والإتفاقيات ، وما جرى عليه العرف ، وهذه الحقوق تشمل التجارة الساحلية بين مـــوانى المغرب ، التى تمارسها السفن البريطانية منذ عام ١٩٠٩ .

المادة الثالثة — تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها إحترامها للحقوق التى تتمتع بها فرنسا فى مصر طبقا لنصوص المعاهدات والإتفاقيات والعرف ، وهذه الحقوق تشمل التجارة الساحلية بين الموانى المصرية التى منحت السفن الفرنسية حق ممارستها .

المادة الرابعة — لما كانت الحكومتان مرتبطتين بمبدأ حرية التجارة سواء فى مصر أو فى المغرب ، فهما تعلنان أنهما لن تشجعا عدم المساواة فى هذين البلدين فى فرض الرسوم الجمركية أوفى أى نوع آخر من الضرائب ، أو فى أجور النقل بالسكك الحديدية .

وتطبق على المعاملات التجارية بين بريطانيا وفرنسا من جهة ، والمغرب ومصر من جهة أخرى نفس المعاملة الخاصة بتجارة الترانسيت عند مرورها بالممتلكات الفرنسية والبريطانية فى أفريقية .

وتعقد بين حكومتى بريطانيا وفرنسا إتفاقية تحدد نظام الترانسيت والمراكز التى تمر منها هذه التجارة .

ومع ذلك فحكومة الجمهورية الفرنسية تحتفظ لنفسها فى المغرب بحقها فى الإمتناع عن منح إمتيازات لإنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانى وغيرها إلا بشرط احتفاظ الدولة بسلطتها على هذه المشروعات الكبرى ذات المنفعة العامة .

كما تحتفظ حكومة صاحب الجلالة البريطانية لنفسها بمثل هذا الحق فى مصر .

المادة الخامسة ـ تصرح الحكومة البريطانية بأنها سوف تستخدم نفوذها فى مصر بحيث لا يوضع الموظفون الفرنسيون الذين يعملون حاليا فى خدمة الحكومة المصرية ، تحت ظروف أقل ملاءمة لمصلحتهم من تلك التى يعمل فى ظلها الموظفون البريطانيون فى هذه الحكومة .

كما أن حكومة الجمهورية الفرنسية من ناحيتها لن تعترض على تطبيق شروط مشابهة لهذه على الموظفين البريطانيين الذين يعملون حالياً فى خدمة الحكومة المغربية .

المادة السادسة — لضمان حرية المرور فى قناة السويس تصرح حكومة الجلالة البريطانية بأنها ملتزمة بنصوص اتفاقية القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، كما تعلن موافقتها على وضع هذه النصوص موضع التنفيذ . ولما كان هذا كافيا لضمان حرية المرور فى قناة السويس ـ فإن تنفيذ النص الأخير من الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثامنة من هذه الإتفاقية يظل معلقا .

المادة السابعة — لضمان حرية المرور فى مضيق جبل طارق توافق الحكومتان على عدم السماح بإقامة أية تحصينات أو منشآت استراتيجية على ذلك الجزء من ساحل المغرب المحصور بين مليلية والمرتفعات المشرفة على الشاطىء الشرقى لنهر سبو — دون أن تشمل هذين المركزين .

ومن ذلك فإن هـــذا الشرط لا ينطبق على المراكز التى تحتلها أسبانيا حالياً على الساحل المغربى من البحر المتوسط .

المادة الثامة — لما كانت الحكومتان تكنان لأسبانيا شعور الود الخالص فإنهما تدخلان فى اعتبارهما الخاص المصالح التى تستمدها هذه الدولة من موقعها الجغرافى ومن سيادتها الإقليمية على بعض الأماكن الواقعة على الساحل المغربى للبحر المتوسط .

وستعمل الحكومة الفرنسية على التفاهم مع الحكومة الأسبانية بشأن هذه المصالح على أن تبلغ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بكل اتفاق يتم بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية بشأن هذا الموضوع .

المادة التاسعة — توافق الحكومتان على أن تقدم كل منهما للاخرى تأييـــــدها الدبلوماسى حتى يتسنى تنفيذ البنود الخاصة بمصر والمغرب فى هذه الاتفاقية .

1

1 - شوقي عطا الله الجمل، االمرجع السابق، ص 420-421-422-423

الملحق رقم 2:

المواد السرية الملحقة بالاتفاق الفرنسي البريطاني(أفريل 1904)

المادة الأولى — إذا وجدت إحدى الحكومتين أنها مضطرة بحكم الظروف القاهرة إلى تعديل سياستها الخاصـــــــة بمصر أو مراكش ، فإن الإلتزامات التي ارتبطت بها كل منهما نحو الأخرى بموجب المادة الرابعة والسادسة والسابعة من الإتفاقية التي وقعت اليوم تظل قائمة .

المادة الثانية — ليس لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الوقت الحاضر النية في أن تقترح على الدول الأخرى إدخال تعديلات على نظام الإمتيازات أو على النظام القضائي في مصر .

وفي حالة ما إذا رأت الحكومة البريطانية أنه من المرغوب فيه إدخال إصلاحات على النظام التشريعي في مصر تطابق النظم القائمة في البلادالمتمدينة فإن حكومة الجمهورية الفرنسية لا ترفض قبول مثل هذه الإقتراحات ، على أن يكون مفهوماً أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقبل ما قد تقترحه عليها الجمهورية الفرنسية خاصا بادخال إصلاحات مماثلة في المغرب .

المادة الثالثة — اتفقت الحكومتان على أن منطقة معينة من أراضي المغرب المجاورة لـ (مليلية) و (وسبته) وغيرهما من المدن الأسبانية يجب أن تدخل ضمن دائرة النفوذ الأسباني — وذلك إذا توقف السلطان عن ممارسة سلطته على هذه الأراضي ، على أن يوكل إلى أسبانيا حكم المنطقة الساحلية من مليلية إلى المرتفعات الواقعة على الشاطىء الأيمن لنهر سبو ، دون أن تدخل فيها هذه المرتفعات .

ومع ذلك فلا بد أن تبدى أسبانيا مقدماً موافقتها الرسمية على نصوص المادتين الرابعة والسابعة من الإتفاقية التى تم توقيعها اليوم وتتعهد بتنفيذ هذه النصوص .

وعلى أسبانيا أيضا أن تتعهد بعدم التنازل عن بعض أو كل الأراضى التى توضع تحت سلطتها أو التى تقع فى دائرة نفوذها .

المادة الرابعة — إذا رأت أسبانيا أن من الأصلح لها رفض الدعوى الموجهة إليها للموافقة على نصوص المادة السابقة ، فإن الإتفاقية الفرنسية البريطانية التى تتضمنها التصريحات الموقع عليها اليوم تظل سارية المفعول .

المادة الخامسة — إذا لم يمكن الحصول على موافقة الدول الأخرى على مسودة المرسوم الذى ورد ذكره فى المادة الأولى من الإتفاقية الموقعة اليوم — فليس لحكومة الجمهورية الفرنسية الحق فى الإعتراض على تسديد الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بسعر التعادل بعد ١٥ يوليو سنة ١٩١٠ .

(تم التوقيع عليها من صورتين فى لندن بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤) .

1

1 - شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 424- 425.

الملحق رقم 3:

الاتفاق الفرنسي الإسباني (3 أكتوبر 1904)[1]

ترجمة التصريح الذى نشر :

بما أنه قد تم الإتفاق بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة ملك أسبانيا على مدى الحقوق ومدى ضمان المصالح الناشئة لفرنسا من ملكيتها للجزائر ، و كذلك على مدى الحقوق والمصالح الأسبانية الناشئة من ملكيتها للساحل المغربى .

ولما كان صاحب الجلالة ملك أسبانيا قد أعلن نتيجة لذلك إنضمامه إلى الاتفاقية الفرنسية البريطانية الصادرة فى ٨ أبريل ١٩٠٤ وهى الخاصة بالمغرب ومصر والتى أبلغتها إلى جلالته حكومة الجمهورية الفرنسية .

فإن الحكومتين تعلنان في هذا الإتفاق تمسكهما الكامل بمبدأ سلامة أراضى الإمبراطورية المغربية تحت سيادة السلطان .

إمضاء

دلكاسيه	ليون راى كاستيلو
(عن فرنسا)	(عن أسبانيا)

1 - شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 426.

الملحق رقم 4:

الاتفاق الفرنسي الإسباني

—

(فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤)

(البنود السرية)

تتضمن هـذه البنود السرية احدى عشرة نقطة أساسية تتلخص فيما يلى :

تنقسم منطقة النفوذ الأسبانى إلى قسمين أحدهما شمالى يمتد من منفذ مليوية على البحر المتوسط إلى خط يمتد بين حوض نهرى اناون، وسبو ، وبين كرت، ورغة ـ ثم يتجه نحو الشمال إلى لوكوس عن طريق جبل مولاى بوشته، ومن هناك يتجه إلى ساحل المحيط الأطلسى قرب السرجة (المادة الثانية) .

أما القسم الجنوبى فبالإضافة إلى الممتلكات الأسبانية فى (ريودى أورو) التى تم تحديدها فى اتفاق ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٠ فالمنطقة الأسبانية يحدها خط يسير محاذياً إلى درعه وسوس — حتى يصل البحر عنـــد مصب ماسه (المادتان ٤ ، ٥) .

وتعهدت أسبانيا بألا تنقل أو تتخلى عن حق الإشراف على هذه المناطق لاجزئيا ولا لأى دولة أخرى . (المادة السابعة) .

وفى المنطقة الشمالية تعهدت أسبانيا بألاَّ تقوم بعمل منفرد دون إستشارة فرنسا أولا ، وهذا الشرط يظل نافذاً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة ولاينقض هذا التعهد إلا فى الظروف الآتية :

١ ـ إذا إنهار النظام السياسى للمغرب وإنهارت معه السلطة الشريفة .

٢ ـ إذا أصبحت المحافظة على الحالة الراهنة أمراً مستحيلا بسبب عجز الحكومة الشريفة عن صيانة الأمن والنظام .

٣ ـ إذا ثبتت استحالة المحافظة على الحالة الراهنة لأى سبب آخر من طبيعته أن يكون موضوعاً للاتفاق بين فرنسا وأسبانيا (المادة الثالثة) .

أما النظام الدولى لطنجه فيظل قائماً (المادة التاسعة) .

وبجانب هذه المواد توجد مواد تتعلق بالنظام الإجتماعى والإقتصادى ، فالمادتان ١٠ ، ١١ أجازتا التعاون الفرنسى الأسبانى فى بعض المشروعات التجارية وحرية تداول النقد الأسبانى وإنشاء المدارس الأسبانية .

1

1 - شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 427- 428.

الملحق رقم 5:

النقاط الأساسية في اتفاق الجزيرة

(٧ أبريل سنة ١٩٠٦)

(١٣٢ بنداً)

الفصل الأول : يتناول قوة البوليس ويتضمن مايلى :

١ — يجب وضع قوة البوليس تحت إشراف السلطان على أن يختار أفرادها من السكان الوطنيين وأن توزع على الموانى التجارية الثمانية .

٢ — يقوم ضباط الصف الفرنسيون والأسبان بمساعدة السلطان فى تنظيم هذه القوة على أن يكون استخدامهم لمدة خمس سنوات فقط ، أما الإجراءات التفصيلية فتعرض على الهيئة الدبلوماسية فى طنجة للموافقة عليها .

٣ — لاتزيد قوات البوليس على خمسة الآف ولاتقل عن ألفين .

٤ — يقوم بنك الدولة بتقديم الإعتمادات المالية اللازمة لنفقات هذه القوة .

٥ — يكون المفتش العام للبوليس من جنسية سويسرية .

٦ — ترسل نسخ من تقرير المفتش العام إلى طنجه، كما أن لطنجه الحق فى مطالبة المفتش العام بتقديم تقارير إذا دعت الحاجة .

٧ — مرتب المفتش العام يبحث فيما بعد .

٨ — عند التعاقد معه يبلغ ذلك إلى طنجه .

٩ — يعين فى تطوان والعريش مفتشون أسبان ، وفى الرباط فرنسيون ،

فى طنجة والدار البيضاء مفتشون من جنسيات مختلفة . كذلك يعين مفتشون رئيسيون فى الموانى المغربية الثلاثة الباقية .

ويتعلق الفصل الثانى والثالث : ببنك الدولة ويسمى « بنك المغرب » وله حق إصدار أوراق النقد ـ وبجانب ذلك يقوم بما يلى :

١ ـــ له وحده الحق فى عقد القروض القصيرة الأجل .

٢ ـــ له أن يقدم قروضا للحكومة المغربية مقيدة بشروط .

٣ ـــ يتولى أعمال دار صك النقود .

٤ ـــ يفتح حساباً منفصلا لضريبة قدرها ٢ر٥ ٪ من قيمة الواردات الأجنبية .

ويخضع البنك للقوانين الفرنسية على أن تعقد إتفاقية ملحقة تحدد بالدقة العلاقات بين البنك وحكومة المغرب . ويكون مجلس إدارة البنك فى طنجه . وهذا الفصل يضم فى جملته ٢٧ بنداً .

أما الفصل الرابع : فيتناول الإيرادات والضرائب (ومجموع مواده ١٨) وتنص إحدى المواد على أن يدفع الأجانب ضريبة « الترتيب » ، كما تنص مادة أخرى على حقهم فى شراء الأراضى الزراعية وإقامة المبانى .

أما المواد الأقل أهمية فتتناول الإقتراحات المالية وغيرها .

والمادة ٦٦ ذات أهمية كبرى فهى تخول الحكومة المغربية الحق فى فرض ضريبة مؤقتة قدرها ٢ر٥ ٪ كرسم جمركى على قيمة البضائع المستوردة ، على أن يخصص إيراد هذه الضريبة للأشغال العامة (وتكون عقودها تحت إشراف الهيئة الدبلوماسية) .

والفصل الخامس : يشمل المواد من ٧٧ إلى ١٠٥ ويختص بالجمارك .

والفصل السادس : يتناول الاشغال العامة والخدمات ويقرر ما يلى :

١ — لا يصح التنازل عن احد هذه الاشغال العامة أو الخدمات .

٢ — تحتفظ الدول الموقعة على العقد لنفسها بحق الإشراف على الإمتيازات الممنوحة لرءوس الأموال الأجنبية بحيث لا يكون من طبيعة هذه الإمتيازات أن تضعف سيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الرئيسية .

٣ — يجب على الحكومة المغربية أن تعرض جميع العقود على الهيئة الدبلوماسية .

٤ — للهيئة الدبلوماسية حق الإشراف على امتيازات التعدين والمحاجر والغابات وجميع المسائل المتعلقة بنزع الملكية .

أما الفصل السابع : والأخير فيتناول التنظيمات العامة الخاصة بالتصديق على الاتفاق .

1

1- شوقي عطا الله الجمل ،المرجع السابق، ص 429-430-431.

الملحق رقم 6:

معاهدة الحماية بين فرنسا والمغرب

تم التوقيع عليها في فاس بتاريخ 30 آذار/ مارس سنة 1912م)

لمّا كانت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة الشريفة ترغبان في إقرار وضع سياسي لحكم المغرب، يقوم على أساس من النظام الداخلي والأمن العام، ويهيئ الظروف لإدخال الإصلاحات وضمان التنمية الاقتصادية للبلاد، فقد اتفقنا على ما يلي:

- **المادة الأولى:**

وافقت حكومة الجمهورية القرنسية وصاحب الجلالة السلطان على وضع نظام جديد لحكم المغرب يشمل الإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي تراها الحكومة الفرنسية ملائمة للعمل بها في أراضي المغرب.

على أن يتضمن النظام الجديد المحافظة على الأوضاع الدينية واحترام ما للسلطان من مقام سام تقليدي، وممارسة الشعائر الإسلامية، والمحافظة على جميع النظم الإسلامية وخصوصاً نظام الحبوس (الأوقاف)، كما يتضمن أيضاً تنظيم المخزن الشريف على أسس من الإصلاح.

سيتم التفاهم بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة الإسبانية بشأن المصالح التي تستمدها الحكومة الإسبانية من وضعها الجغرافي ومن ملكيتها لأراضي على الساحل المغربي.

وبنفس الطريقة تحتفظ مدينة (طنجة) بوضعها الدولي الخاص المعترف به والذي يحدد نظام الحكم المحلي القائم بها.

- **المادة الثانية:**

يوافق جلالة الملك السلطان على أنه من الآن فصاعداً تشرع الحكومة الفرنسية – بعد إخطار المخزن مقدماً – في الاحتلال العسكري لأراضي المغرب بالطريقة التي تراها ضرورية للمحافظة على النظام وتأمين المبادلات التجارية وأن تمارس جميع المهام ذات الصفة البوليسية فوق أراضي المغرب وفي مياهه الإقليمية.

● **المادة الثالثة:**

تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية بأن تقدم معونتها بصفة دائمة إلى صاحب الجلالة الشريفة ضد جميع الأخطار التي قد تهدد شخصه أو عرشه أو تعرض أمن بلاده للخطر، كما تقدم نفس المعونة إلى وارث العرش وخلفائه.

● **المادة الرابعة:**

الإجراءات التي يقتضيها النظام الجديد للحماية يتم إعدادها بمرسوم يصدره صاحب الجلالة الشريفة أو السلطات التي يخولها حق النيابة عنه على أن يكون حق اقتراحها للحكومة الفرنسية. ويراعي إتباع نفس هذا النظام فيما يتعلق بوضع قوانين جديدة أو تعديل القوانين الحالية.

● **المادة الخامسة:**

يمثل الحكومة الفرنسية لدى صاحب الجلالة الشريفة مندوب (مقيم عام) وهذا المقيم العام يمثل جميع اختصاصات حكومة الجمهورية في المغرب ويسهر على تنفيذ الاتفاقية الحالية.

والمقيم العالم هو طريق الاتصال الوحيد بين السلطان وممثلي الدول الأجنبية في جميع العلاقات التي يرتبط بها هؤلاء الممثلون الأجانب مع الحكومة المغربية.

ويناط بالمقيم العام، بوجه خاص، جميع المسائل المتعلقة بالأجانب في الإمبراطورية الشريفة وله حق التصديق على المراسيم التي يصدرها صاحب الجلالة الشريفة وإصدارها بالنيابة عن الحكومة الفرنسية.

● **المادة السادسة:**

يقوم ممثلو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل المصالح المغربية والرعايا المغاربة في الخارج وحماية مصالحهم.

ويتعهد صاحب الجلالة الشريفة بألّا يعقد اتفاقاً ذا طبيعة دولية دون الحصول مقدماً على موافقة الحكومة الفرنسية.

● **المادة السابعة:**

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة الشريفة لنفسهما بحق وضع أسس لنظام مالي جديد وذلك باتفاق متبادل بينهما، على ألّا يخل ذلك بالحقوق الممنوحة لحاملي سندات القروض العامة المغربية، وأن يكون من شأن هذا النظام أن يجعل من الممكن ضمان ما على الخزانة الشريفة من التزامات، وأن يتولى جمع إيرادات الإمبراطورية الشريفة بانتظام.

● **المادة الثامنة:**

يصرح صاحب الجلالة الشريفة بأنه في المستقبل سيمتنع عن عقد قروض عامة أو خاصة بطريقة مباشرة، كما يمتنع عن منح أي امتياز مهما كانت طبيعته دون ترخيص بذلك من الحكومة الفرنسية.

● **المادة التاسعة:**

تعرض المعاهدة الحالية على حكومة الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها على أن تسلم الوثيقة المصدق عليها إلى جلالة السلطان دون إبطاء.

وإقراراً بما تمَّ الاتفاق عليه حرر الموقعون هذا العقد ووضعوا أختامهم عليه.

فارس في 30 آذار/ مارس1912م (11 ربيع سنة 1330هـ).

إمضاء

عبد الحفيظ **رينـو**

1

1- محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)**، المرجع السابق، ص 419-420-421-422

الملحق رقم 7:

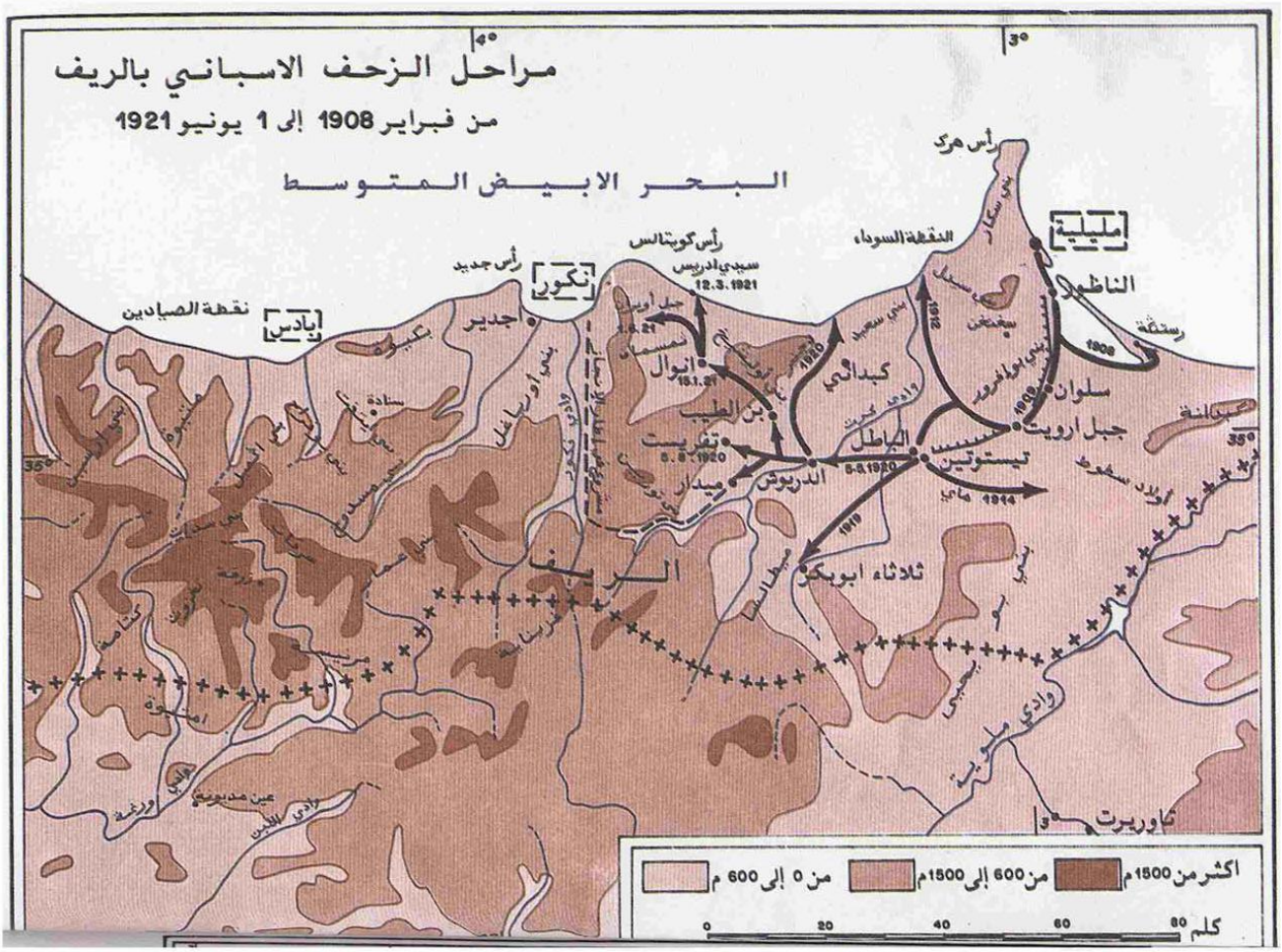

خريطة تمثل الزحف الإسباني بالريف[1]

[1] - جرمان عياش، **أصول حرب الريف**، ترجمة: محمد الأمين البزاز، عبد العزيزالتمساني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، [د – ت]، ص 371.

الملحق رقم 8:

خارطة بلاد الريف وميدان القتال[1]

1- كريم خليل ثابت، المصدر السابق، ص 2.

الملحق رقم 9:

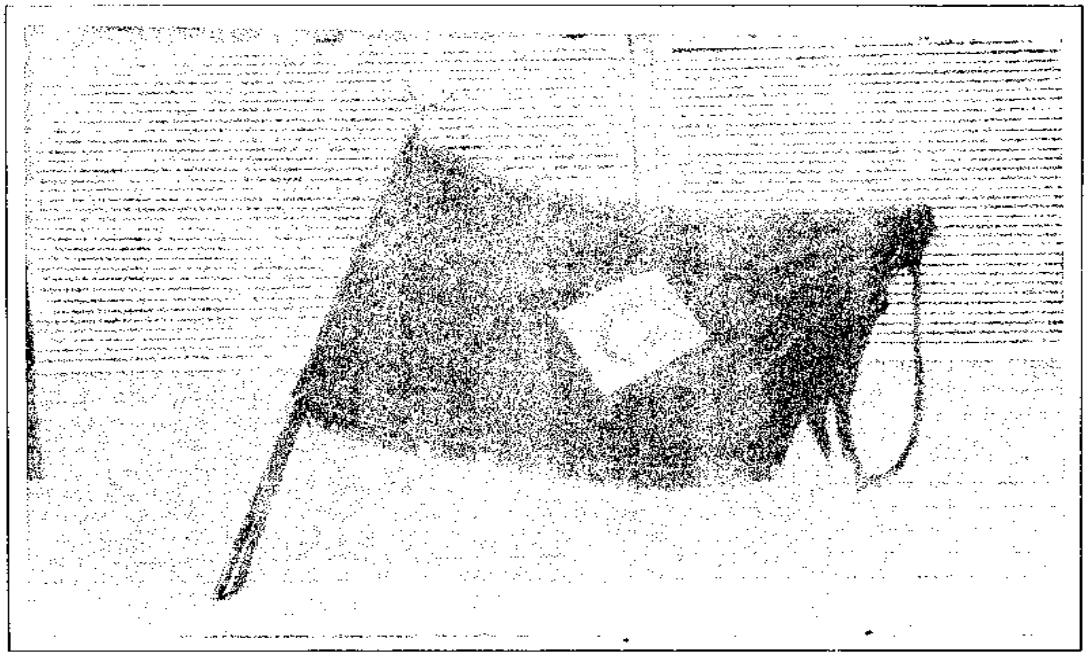

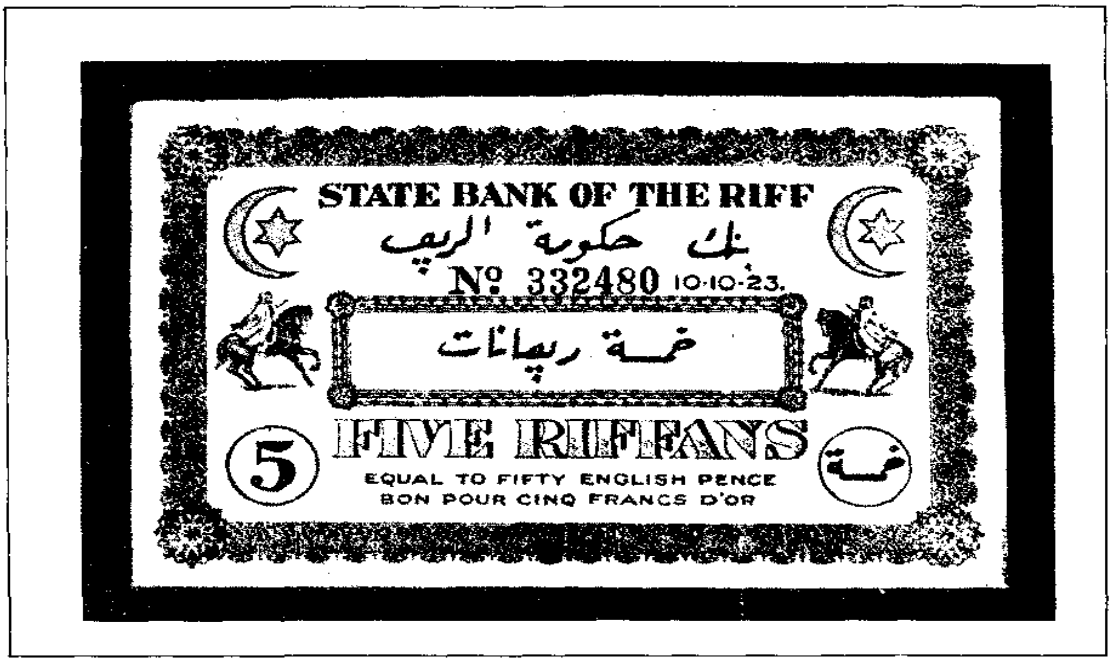

الراية والعملة الريفية[1]

1-محمد حسن الوزان،المصدر السابق، ص 343-361.

الملحق رقم 10:

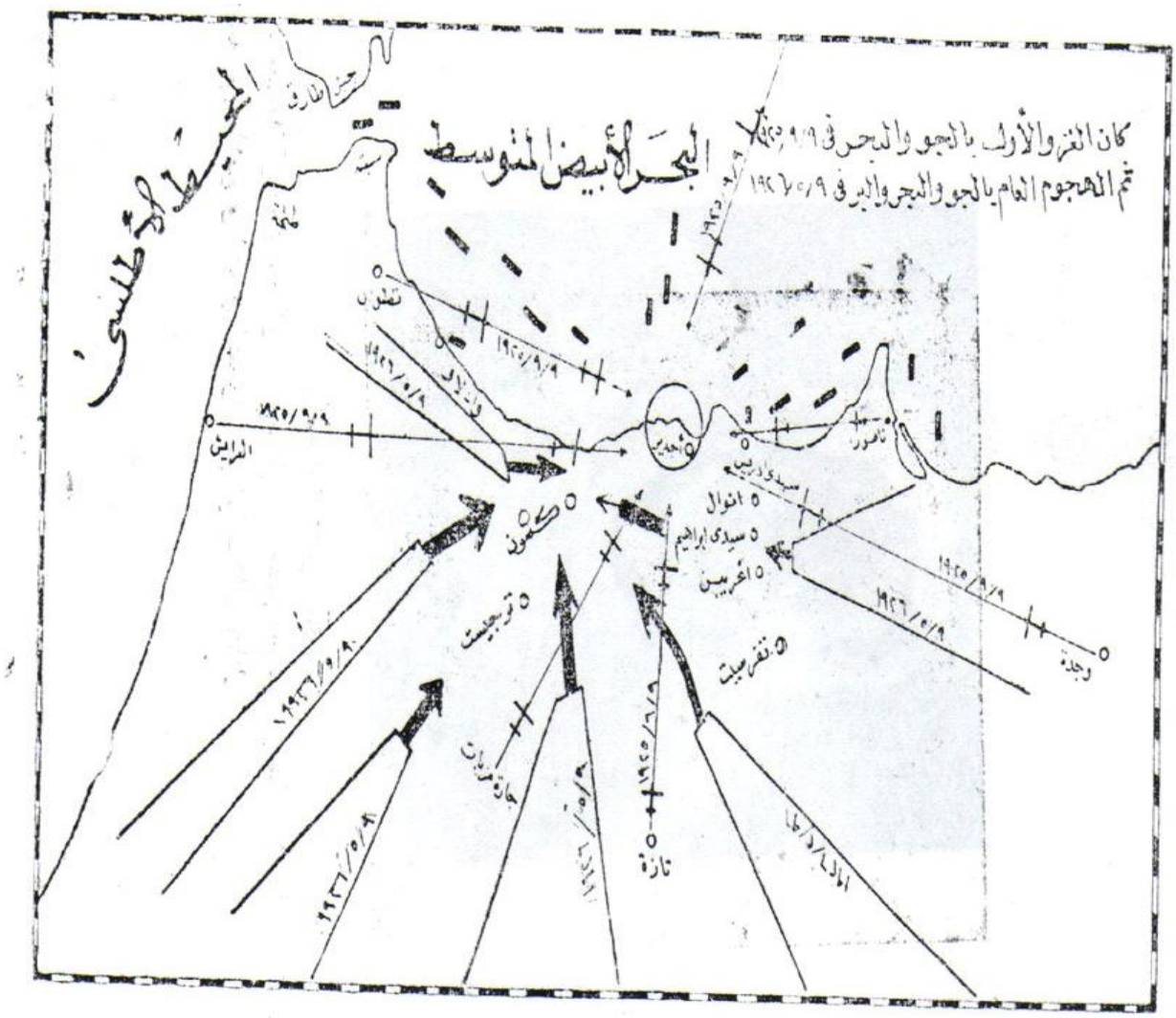

الهجوم المشترك على الريف [1]

1 - الحواس المنصوري، المرجع السابق، ص 129.

قائمة

البيبليوغرافيا

أولاً: المصادر:

1- البوعياشي أحمد عبد السلام، **الحرب التحريرية ومراحل النضال**، ج 1، دار الأمل، طنجة-المغرب الأقصى ، [د . ت].

2- ثابت كريم خليل، **عبد الكريم الخطابي وحرب الريف**، دار المقتطف والمقطم، مصر 1925.

3- الريحاني أمين، **المغرب الأقصى: رحلة في منطقة الحماية الإسبانية**،ج1-ج2 دار المعارف، مصر، [د . ت] .

4- جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس؛ الشركة الوطنية، الجزائر، 1976. 5- سبيلمان جورج، **المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912 . 1956**، ط 1، ترجمة: محمد المؤيد، مجلة الأمل . تاريخ . ثقافة . المجتمع، الرباط-المغرب الأقصى، 2014.

6- عياش جرمان، **أصول حرب الريف**، ترجمة: محمد أمين البزاز؛ عبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب الأقصى،[د -ت].

7- الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، ط 6، [د . م]، 2003.

8- لاندرو روم، **أزمة المغرب الأقصى**، ترجمة: محمد إسماعيل علي؛ حسين الحوت، مراجعة: عبد العزيز الأهواني، ج 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، 1961.

9- الوزاني محمد حسن، **مذكرات حيات وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية**، ج 2، مؤسسة محمد حسن الوزاني، [د . م]،[د . ت].

ثانياً: المراجع

1- بنعبد الله عبد العزيز، **تاريخ المغرب (العصر الحديث و الفترة المعاصرة)**،ج 2، مكتبة السلام، الدار البيضاء-المغرب الأقصى؛ مكتبة المعارف،الرباط-المغرب الأقصى،[د . ت].

2- بوتباقالت الطيب، **عبد الكريم الخطابي: حرب الريف و الرأي العام**، سلسلة شراع، العدد 14، [د- ن]، [د- م]،1997.

3- جلال يحي وآخرون، **المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال (تاريخ المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر)**،ج 3،الدار القومية، [د. م]، 1966.

4- جموعي مشري، **تاريخ المغرب العربي الحديث**،[د . ط]،المعهد التربوي الوطني الجزائري، [د . م]، [د . ت] .

5- الخديمي علال، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894 . 1910 (حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية)**، ط 2، إفريقيا الشرق،[د . م]، 1994.

6- خرشيش محمد، **المقاومة المغربية**، سلسلة شراع، العدد 22، [د-ن]، [د- م]،1997.

7- أبو خليل شوقي، **الإسلام وحركات التحرر العربية** ،ط1، دار الرشيد، [د . م]، 1976.

8- داهش محمد علي، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**،مركز الكتاب الأكاديمي، [د . م]، [د . ت].

9- داهش محمد علي، **محمد بن عبد الكريم الخطاب: صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار**،ط 1، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد-العراق، 2002.

10- داهش محمد علي، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية و التغير)**،ط1،الدار العربية للموسوعات،بيروت-لبنان،2014 .

11- زوزو عبد الحميد، **تاريخ الاستعمار و التحرر في إفريقيا وأسيا**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997 .

12- شاكر محمد، **التاريخ الاسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)**، ج 14، ط 2، المكتب الاسلامي، بيروت-لبنان؛ دمشق-سوريا، عمان-الأردن،[د-ت] .

13- ظاهر تركي، **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر**، ط 2، دار الحسام للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1992 .

14- الجمل شوقي عطا الله ، وعبد الله عبد الرزاق، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، ط 2، دار الزهراء، الرياض-السعودية، 2002 .

15- الجمل شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا -تونس - الجزائر - المغرب)**، ط 1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة-مصر، 1977.

16- العقاد الصالح:**المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر . تونس . المغرب الأقصى)**، ط 6، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1993 .

17- عودة محمد عبد الله ، ياسين إبراهيم، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1989.

18- الفيلالي عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ج 8، ط1، شركة تاس للطباعة، القاهرة-مصر، 2006.

19- كنون عبد الله ، **ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة**، تقديم محمد بن عزوز، ج 1، ط 1، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2010.

20- القبلي محمد، **تاريخ المغرب (تحيين وتركيب)**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط-المغرب الأقصى،2001.

21- ملحس دشري الصالح، **سيرة الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف ورئيس جمهوريتها**، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة-مصر، 1343 .

22 المساري محمد العربي، **محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة الى الوطن**، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء-المغرب الأقصى، بيروت-لبنان،2012 .

23- الناضوري شحادة وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط 1، دار الأمل، [د . م]،1991.

24- ياغي إسماعيل أحمد ، شاكر محمد، **تاريخ العالم الإسلامي (قارة إفريقيا)**،ج2، دار المريخ، الرياض-السعودية،1993 .

ثالثاً: المعاجم والموسوعات

1- البعلبكي منير، **معجم أعلام المورد (موسوعة تراجم لاشهر الأعلام العرب و الأجانب للقدامى و المحدثين)**، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1992.

2- الزيدي مفيد، **موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث**، دار أسامة، عمان-الأردن، 2004.

3- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**، ج 1- ج 2،[د . ط]، المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ دار الهدى للنشر و التوزيع، بيروت-لبنان، [د . ت] .

4- نبهان محمد يحي، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط 1، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.

رابعاً:المجلات والمقالات

1- المجلة الجامعية .

2- المجلة العربية للعلوم والسياسة .

3- منتدى نزهة الفكر و الخاطر،"**الاتفاق الودي 1904 لتسوية الخلاف بين فرنسا وبريطانيا حول كل من مصر والمغرب** "، forums. Arabsboo . com .الاربعاء:21-3-2018، 11:25.

خامساً:الرسائل الجامعية

1- بوجمعة أكرم، **محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس . الجزائر . المغرب الأقصى)**،أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2016 . 2017 .

2- كلاش عفاف، **الحركة الوطنية في المغرب الأقصى 1912 . 1956**، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2012 . 2013 .

3- المنصوري الحواس، **حرب الريف وأصدائها في الجزائر الريف 1912 . 1926**، رسالة ماجستر،جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2011 . 2012 .

الفهرس

فهرس المحتويات

الاهداء

مقدمة.....ص2

الفصل الأول : الإرهاصات الأولى لفرض الحماية على المغرب .

المبحث الأول :المساومات الأوروبية على المغرب.....ص8

أولا : الاتفاق الفرنسي الإيطالي ص8

ثانيا : الاتفاق الفرنسي البريطاني.....ص8

ثالثا : الاتفاق الفرنسي الإسباني.....ص11

رابعا : التدخل الألماني.....ص 12

المبحث الثاني : مؤتمر الجزيرة الخضراء ص14

أولا : انعقاد المؤتمر.....14

ثانيا : قرراتة ص16

ثالثا :نتائجه.....ص17

المبحث الثالث : أزمة أغادير.....ص18

أولا : أسبابها.....ص18

ثانيا : مجريات الأحداث.....ص18

ثالثا : نتائجها.....ص20

المبحث الرابع :فرض الحماية في المغرب الأقصى.....ص21

أولا : الحماية الفرنسية ص21

ثانيا : الحماية الإسبانية.....ص26

الفصل الثاني : ثورة الريف ضد الإحتلال الإسباني

المبحث الأول : الإرهاصات الأولى للمقاومة الريفية ص32

أولا : مقاومة الريسوني ص32

ثانيا : مقاومة إقليم الريف.....ص35

المبحث الثاني : البداية الفعلية للمقاومة.....ص39

أولا : المواجهة الريفية للإحتلال ص39

ثانيا: انقلاب بريمودي ريفيرا.....ص42

ثالثا :مواصلة الحرب.....ص43

المبحث الثالث: تشكيل جمهورية الريف.....ص45

أولا : تأسيس الجمهورية.....ص45

ثانيا :مؤسساتها.....ص49

الفصل الثالث : التدخل الفرنسي في منطقة الريف

المبحث الأول :الحرب الريفية الفرنسية.....ص57

أولا : بداية المواجهة.....ص57

ثانيا: مفاوضة الصلح.....ص59

المبحث الثاني : التحالف الفرنسي الإسباني ص60

أولا : اتفاقيات التحالف.....ص60

ثانيا : مفاوضات الصلح.....ص61

– **المبحث الثالث : نهاية الثورة الريفية** ص64

أولا :الهجوم المشترك على الريف.....ص64

فهرس المحتويات

ثانيا : مؤتمر وجدة.....ص67

ثالثا : إستسلام الأمير.....ص69

خاتمة ص72

الملاحق.....ص74

قائمة الببليوغرافيا.....ص94

فهرس المحتويات.....ص100

تم بحمد الله